اسرائيل والتلاعب السياسي بين "الضفة" و"قطاع غزة"!

كتب حسن عصفور/ يخطئ من يعتقد أن دولة الكيان يمكنها أن تتخلى عن مشروعها السياسي المرتكز أساسا على فصل "الوحدة الكيانية" لدولة فلسطين المنتظرة، وفق ما حددته الأمم المتحدة في قرارها رقم 67/19 لعام 2012، وتغيير جوهر المسألة من "دولة موحدة لكل الفلسطينين" الى "كينونة مصغرة بإسم دولة غزة"، ترتبط برابط تواصلي مع "جزئيات كيانية في الضفة الغربية"، بعد ان تكون قد هودت ما يقارب الـ40 من أراضيها، التي تراها ميراث "مملكة يهودا والسامرة"، وباعتبارها "أرض الأجداد" التي لن يتخلوا عنها..

وما قاله رأس الطغمة الفاشية الحاكمة نتنياهو بخصوص المستوطنين وإخلاء الضفة منهم هو "تطهير عرقي"، ليس سوى تلخيص مكثف لإقامة "مملكة يهودا والسامرة"، ولذا المرحلة المقبلة لحكومة الكيان هي كيفية العمل على تمرير تلك "المؤامرة الكبرى"، وسط تخاذل رسمي فلسطيني يصل الى شبهة التواطئ، بالصمت وعدم الرد الشامل على ذلك المشروع الأخطر على مستقبل االقضية الوطنية، والبحث عن إختلاق معارك وهمية على حساب المعركة الكبرى..

وفي السياق، تحاول حكومة نتنياهو بكل السبل الخادعة، وتمريرها عبر مختلف وسائل الاعلام، عن تعاظم "مكانة حماس" في قطاع غزة وقدرتها العالية في السيطرة على الواقع، بما يوحي أنها تستحق أن تكون "حاكم دولة قطاع غزة"، فيما تضع كل ثقلها لإظهار الفوضى والعجز والفلتان الأمني، وعدم قدرة أجهزة السلطة الأمنية من السيطرة على المشهد في الضفة..

دولة الكيان، عبر وسائل اعلامها تعلم يقينا أن "تفخيم" مكانة حماس، وقدرتها ليس سوى "رشوة سياسية" هدفها الحقيقي الذهاب نحو منح قطاع غزة، مكانة متميزة عن "بقايا الضفة"، نحو تشريع "إقامة دولة" خاصة مع استمرار الحالة الانقسامية ـ الانفصالية، وغياب أي جهد حقيقي لوضع حد لها، بل ربما تتعمق من خلال جوانب أخرى..

وما يثير الدهشة حقا، هو كيف تقع قيادات حماس في "الفخ الاسرائيلي"، لتعمل وسائل اعلامها الخاص، والاعلام الإخواني وكذلك الاعلام المساند لها، كالقطري والتركي، بترويج ما هو تقارير اسرائيلية عن "قوة حماس" العسكرية،

وتناميها بشكل ملفت ومثير، رغم كل ما يعلمه البسطاء من أهل فلسطين، لماذا تقوم حكومة الكيان بذلك..

فالهدف الحقيقي، الذي يقف خلف تسريبات التضخيم لقوة حماس، هو البحث عن ذرائع لشن "ضربة عسكرية واسعة" ليس لإسقاط "حكم حماس" كما يظن البعض كذبا، لأن اسرائيل أكثر حرصا من أي طرف على بقاء ذلك الوضع قائما، باعتباره البوابة الرسمية لتشريع الفصل، ولكن لمنح حماس قوة مضافة تحت مسمى "الصمود" و"النصر"، وفرضها الطرف الأكثر حضورا في ظل ما أصاب حركة فتح من وهن وفقدان الرؤية السياسية، والميدانية لمواجهة المشروع الاحتلالي في الضفة، بل أن قيادتها تتجاهل مخاطر مشروع التهويد في الضفة وبروز مشروع احياء "مملكة الأجداد"، وتجاهل الرئيس محمود عباس ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة..

دولة الكيان هي أول من تحدث عن "التصنيع العسكري" في قطاع غزة، بل وحددت أماكنه والشخصيات القائمة عليه، لكنها لم تقم مرة واحدة منذ ما بعد الحرب الأخيرة، بقصف أي موقع لتصنيع السلاح، ليس عجزا كما يظن البعض المصاب بلوثة "الغرور"، بل لغاية غيرها..

حماس، أعادت تسويق الدعاية الاسرائيلية، عن "تطور قدرتها العسكرية"، على لسان خالد مشعل، وبعد أيام خرج أحد "الأجنحة العسكرية" في قطاع غزة ليعلن عن تطوير "نوع جديد من الصواريخ" لتضاعف قوتها التدميرية، في استعراض علني، تحت سمع وبصر حماس وجهازها الأمني، وهي المرة الأولى منذ سنوات يحدث ذلك "الاستعراض"..

ومع ان حماس في قطاع غزة تحولت من حركة "مقاومة" الى حركة "مهادنة" رسميا، لكنها سمحت بالاستعراض، مع علمها يقينا كيف يمكن أن يستغل من قبل حكومة نتنياهو، لكنها هي أيضا تعلم أن الرسالة لإبراز القوة العسكرية ليس موجها في الحقيقة لإسرائيل، بل لفتح وعباس والشعب الفلسطيني..رسالة تعلن عن "البديل القادم" بشكل مختلف، رغم "مخادعة خالد مشعل" الأخيرة..

الاستعراض العسكري في قطاع غزة رسالة استجلاب لحرب "محدودة" تمنح "دولة حماس" "شرعية سياسية جديدة" باسم "الصمود وكسر العدوان"..حرب تكرس الفصل شبه النهائي بين بقايا الضفة والقطاع..

تلاعب سياسي متعددة الأهداف والأطراف يتم بشكل علني، دون أي مقاومة فعلية، بل ربما هناك من يقوم بتقديم الخدمات التي تساعد على تمريره..

الخطر كبير والمؤامرة أكبر، والمواجهة مترنحة!

ملاحظة: الخارجية الفلسطينية أحسنت بانتقاد مرشحي الرئاسة كلاهما، خلافا لأمين سر منظمة التحرير وعضو مركزية فتح صائب عريقات انتقد ترامب وتجاهل كلينتون..لا شي مصادفة في "بقايا الوطن"!

تنويه خاص: اغتيال الكاتب ناهض حتر يبدو أنه أعاد روحا لليسار في الأردن بعد هوان طويل..خرج هاتفا بغضب " لا إخوان ولا سلفية بل اشتراكية علمانية"..هل يكون دم ناهض شرارة صحوة يسار من انهزامية سكنته طويلا!

اعتقال رياض الحسن.."تصويب إصلاحي" أم "فعل إنتقامي"!

كتب حسن عصفور/ بعد سنوات اربع تقريبا، شغلها رياض الحسن مشرفا عاما على "وسائل الاعلام الرسمية" الفلسطينية أو بالأدق "الرئاسية"، تمت إقالته دون أن يتم ذكر الأسباب التي أدت لقرار الإقالة المفاجئ للبعض المقرب من دائرة العمل الإعلامي الرسمي..وإستبدل بأحد ناطقي حركة فتح ليحتل مناصب الاعلام الرسمي كافة، علما بأنه لم يزاول عملا رسميا سابقا سوى "النطق الكلامي" باسم حركة فتح..

اقالة رياض الحسن، غير المفسرة سياسيا واعلاميا، مضى عليها ما يقارب العشرة أشهر، مارس الرجل حياته بشكل طبيعي، بل واحتفظ ببعض من ميزات منصبه، التي لا ضرورة لذكرها الآن، إلا أنها "مؤشرات" على تقدير الرئيس

عباس له، وهو ما يعني غياب أي "ريبة أو شكوك رئاسية أو فتحاوية نحو الحسن"..

ولو عاد البعض الى سنوات مسؤولية الحسن على الاعلام الرسمي، لوجد كثير من الشكاوي العلنية ترفض قرارات وتثير انتقادات عدة حول ممارسته في المؤسسة الرسمية، اتهم بالعمل على تصفية "مراكز ياسر عبدربه"، المشرف العام على الاعلام الرسمي لسنوات طويلة، بأمر من الرئيس عباس، وصلت الى حرب علانية من قبل البعض المتضرر في حينه، لكن كانت قراراته محل ترحيب وتقدير من المؤسسة الرئاسية والفتحاوية..(كل ما كتب اعتراضا على الحسن متوفر على شبكة المعلومات لمن يريد)..

قبل أيام نشر رياض الحسن مقالا تحدث فيه بالتفصيل عما قامت به الهيئة المشرفة على وكالة "وفا" الرسمية من تمييز ضد شباب الوكالة من أبناء قطاع غزة، مقال تحدث تفصيلا عن ما اسماه "سياسية تمييز عنصرية"، أثار رد فعل واسع في المشهد السياسي، كونه من شخصية إحتلت المسؤولية لسنوات، ويعلم تفاصيل العمل، اي انها "شهادة من عليم"..

لكن الوكالة الرسمية ردت بسرعة وقسوة على ما اثاره الحسن، وحاولت أن تخلط "الدفاع بالهجوم"، فيما لمحت لأول مرة الى أن الحسن نفسه محل "شبهات"..

مقال الحسن فتح عليه كل ما كان مسكوتا أو مرضيا عليه، وبدأت الاشارات تتحدث عن "إحالة أوراق رياض الحسن الى المفتي النتشة"، دون أن يكون هناك أي إجراء مباشر أو طلب خاص للحسن..

ويوم 27 سبتمبر، وخلال سفر الحسن الى خارج بقايا الوطن، عبر جسر الكرامة، تم منعه واعتقاله وإعادته الى مقر أمني في رام الله، وهي سابقة فريدة، ان يتم ذلك مع شخصية بمكانته وصفته، وكأن البعض تعمد التعامل الاهانة الشخصية قبل البحث عن "العدالة القانونية"، إذ كان بإمكان النائب العام أن يصدر أمرا بمنعه من السفر عبر رسالة رسمية، حيث معلوم المكان والإقامة.

طريقة الاعتقال بذاتها تشي أن العقوبة فعل انتقامي بدرجة إمتياز، وليس بحثا عن تنفيذ "العدالة القانونية"، لبحث "تهم" لا زالت مجهولة، حتى أن النائب العام لم يصدر مذكرة رسمية بالاعتقال وسبب الاعتقال، وهي أول خطوة إجرائية مطلوبة، عند اعتقال أي مواطن أو "شخصية عامة" بدرجة وزير احتل منصاب هاما وحساسا، مرتبط بالرئاسة مباشرة، وليس خبر يتم تسريبه عبر اصدقاء ومعارف الرجل المعتقل..

هذه ليست مسألة شكلية إطلاقا، بقدر ما تعكس جوهر العقلية التي كانت وراء قرار الاعتقال، فلو ان المسألة حقا هي "مكافحة فساد" أو "تهم بالفساد"، كان ذلك يجب أن يكون في اليوم التالي لإقالة الحسن من منصبه، أو بعد شهرين أوخمسة أشهر أو تسعة شهر، تم خلالها "رصد كل صغيرة وكبيرة" تتهمه، لكن أن يتم الصمت ويحافظ الحسن على إمتيارات خاصة، طوال كل تلك الفترة، ولا تتحرك "حرارة الشفافية والمساءلة" الا بعد مقال عن ظلم أهل غزة، فتلك هي المسألة، التي يجب الانتباه لها..

خطورة الحادث، ان "العدالة القانونية" يصبح إستخدامها وفقا للمزاج الذاتي، كوسيلة إنتقام وليس وسيلة تصويب أو إصلاح، وهنا الخطر على المؤسسة القضائية برمتها، والتي كسرت هيبتها أمام شعب فلسطين ما بعد "قنبلة الطيراوي العنقودية" ضد رئيس مجلس القضاء، حرب كلامية سادها تهم بفساد، اشتعلت لكنها فجأة خمدت، دون أن يعرف الشعب الفلسطيني أين الحقيقة فيما حدث بتهم فساد عبر وثائق ورد عليها بوثائق..

اعتقال الحسن قد يكون حقا، لو كان قبل ذلك بكثير..اما الذي حدث فلا صلة له بطريق الإصلاح، بل مؤشر خطير جدا على مسار القانون والعدالة والقضاء.

وهنا وجب التحذير واليقظة ان المؤسسة الأهم لتطبيق العدالة باتت محل "خطف خاص"!

ملاحظة: في ذكرى رحيل الخالد جمال عبد الناصر نستذكر حضوره الذي لم يغب يوما..ناصر يا حبيب الأمة العربية شعوبا وليس حكاما بعضهم دفع مليارات للخلاص منك، وجماعة مسمومة سجدت صلاة شكر لنصر اسرائيل عليك..ابو خالد أنت الخالد وهم الأنذال!

تنويه خاص: رأس الطغمة الفاشية في دولة الكيان نتنياهو مصاب برعب أن يتم كشف فاتورة غسيل وكوي "ملابسه الداخلية"..المرتعد هذا حاول أن يتنمرد قبل أيام في الأمم المتحدة..الجبناء سماتهم موحدة!

الاعتراف بـ"فضيحة الإنتخابات البلدية" ..فضيلة وطنية!

كتب حسن عصفور/ بعد أن أقرت "محكمة العدل العليا" وقف اجراء الانتخابات البلدية الى حين جلسة يوم 21 سبتمبر (أيلو) المقبل، خرجت قيادتت فتحاوية، بمختلف المستويات، لتعتبر ذلك "القرار إنتصارا للقدس والقانون"، خاصة بعد أن قامت "محاكم حماس" بشطب قوائم للحركة في قطاع غزة، ومنعتها من الإستمرار الانتخابي..

بداية، ومنذ يوم 7 أغسطس، وعبر سلسلة من المقالات حول قرارعباس - الحمدالله، باجراء تلك "الانتخابات"، اعتبرته قرار خاطئ ومرفوض ومشبوه أيضا، وأن فتح وافقت على الاعتراف بقضاء حماس وأمنها عبر ميثاق الشرف مع لجنة الانتخابات، واشرت أن استثناء القدس يمثل "طعنة سياسية"، لكن وبلا أدنى تردد خرجت فتح، بكل "مكوناتها" لتدافع عن قرار رئيسها ووزيره الأول، بل إعتبرت ذلك "إنتصارا للديمقراطية، وصلت الى أن يراه الرئيس عباس نفسه، وبعد كل ما جرى، "استحقاقا وطنيا"..

ولذا يجب القطع كليا، أن ما قالته القيادات الفتحاوية بعد قرار المحكمة لا يليق أبدا، بحركة مثلت "الرافعة الوطنية للثورة الفلسطينية"، ومقارنة بالقول قبل قرار المحكمة وبعدها سيجد أي قارئ فك الأمية السياسية، ان التناقض هو سيد الموقف..

الحقيقة السياسية، ان القدس غابت بقرار مسبق من الرئيس ووزيره الأول، ثم مصادقة قيادة فتح عليه، كما انهم وافقوا على كل الجوانب الإجرائية للعملية الانتخابية في قطاع غزة، باشراف أجهزة حماس عليها، بدليل تقديمهم قوائم كاملة للمشاركة فيها، ولولا حكم اسقاط قوائمهم لما سمعنا ما سمعنا..

ولو تصرفت حماس ببعض من سماتها وسمات جماعتها التقليدية بمكر وخبث ودهاء، لنصبت كمينا لحركة فتح، وتجاهلت بعض "الثغرات" وسمحت لقوائم فتح بالمضي قدما، لوجدنا عندها صورة الكلام والمشهد تختلف كليا عما آلت اليه، ولكن "ضيق أفق حماس" و"ذاتيتها المطلقة" وربما هلعها الحقيقي من هزيمة نكراء في القطاع نتيجة سلوكها العام منذ الانقلاب وحتى ساعته، قدم تلك "الهدية السياسية"..

وعليه، كان من الواجب الوطني، ان تخرج قيادات فتح، وتشكر "حماس" على "فعلتها القانونية"، ودفعها لأن تذكر "محكمة العدل العليا" أن أمامها قضية طعن باجراء الانتخابات، وهي "سقطة" ما كان لمحكمة بهذا المقام الرفيع أن تقع بها، ليس من حيث مضمون القرار ، كونه طال "بعض الحقيقة"، لكن من حيث الشكل توقيتا، فأن يأتي القرار بعد إسقاط قوائم فتح في غزة، بساعات فتلك هي "الشبهة القانونية"..

ولأن "الفضيحة" لن تقف عند حدود، فقد تجاهل المتحدثون "فرحا" لوقف إجراء الانتخابات بحكم محكمة، أن قيادتهم هي من تجاهل القدس واعترف بسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، ولذا الواجب السياسي كان يفرض الدعوة لمحاسبة من إتخذ القرار ومحاسبة من وافق عليه، وهم هنا رامي الحمدالله الذي أعلنها بصوته وصورته "فخرا متحديا"، انه صاحب القرار، ثم الرئيس عباس رئيس فتح، بصفته من وافق لرامي قراره وبعدهم اللجنة المركزية لفتح، التي صادقت على القرار "غير الوطني"..

تلك هي الخطوة الأولى لما بعد قرار المحكمة، لو اريد حقا "الصواب الوطني"، اما "الإختباء وراء القدس والقانون" بعد اسقاط قوائم فتح، وقرار المحكمة العليا فتلك سابقة لا تليق بحركة "أم الجماهير"، وصاحبة الرصاصة الأولى..

ولنذهب أبعد قليلا، ماذا لو أقرت محكمة العدل العليا في جلستها المقبلة الاستمرار في الانتخابات بذات الشروط، أو أن لجأ البعض المتضرر من القرار الى المحكمة الدستورية للفصل في النزاع القانوني، وأقرت المحكمة الدستورية بصحة مرسوم الرئيس عباس باجراء الانتخابات واعتباره "دستوريا"، فهل سنجد من يقول أن الانتخابات ضارة وطنيا!

بلا أي جدال، نعم الانتخابات البلدية قرارا واجراءا وسرعة وإصرارا عليها كان "شبهة وطنية متكاملة الأركان"، وتتوافق بشكل أو بآخر مع خطة ليبرمان، ولذا وجب محاسبة من إتخذ القرار لفعلته تلك، والخطوة الأولى هي اقالة رامي الحمدالله فورا، ومساءلة الرئيس عباس عن اسباب مصادقته تلك، بصفته رأس السلطة الوطنية، وليس رئيسا لفصيل سياسي، لما ألحقه قراره من ضرر سياسي عام، وما يحمل من مخاطر سياسية كبرى على مستقبل المشروع الوطني، وقبوله على أن لا تكون القدس جزءا من العملية الانتخابية، بكل أبعاد القرار..

من هنا تبدأ حركة التقويم، ورد الاعتبار، وليس بشن حرب بلا معنى ضد حماس وما أخذته محاكمها في قطاع غزة، فهي بلا وعي قدمت "خدمة وطنية كبرى" لفلسطين الوطن والشعب والمشروع، تستحق عليه التقدير..

هل هناك من يجرؤ وينطق "الحق الوطني"..أم هناك حسابات غير الحسابات اللغوية التي تقال!

ملاحظة: نصيحة أن يصدر قرار بمنع أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح من الكلام لمدة ستة أشهر، والاكتفاء بالناطقن المعتمدين..فمع كل حديث لأحدهم تبرز فضيحة جديدة..راجعوا تصريحات بعضهم في الإسبوع الأخير..الكلام السياسي علم مش بلطجة!

تنويه خاص: خطاب خالد مشعل رئيس مكتب حماس السياسي في اليوم الأخير لعزاء المرحومة والداته حمل "رسائل سياسية متعددة الرؤوس"..تستحق وقفة واهتمام بـ"مكر ودهاء وخبث وتمحيص"!

الانتخابات البلدية و"مفاجآت فتح" ..المفاجئة!

كتب حسن عصفور/ يوما بعد آخر، تتكشف عمق "الكارثة السياسية" التي أقدمت عليها حكومة الرئيس محمود عباس بإعلانها إجراء "الانتخابات البلدية"، سواء كان المراد نصب "كمين سياسي" لحركة حماس، التي ترفض الاعتراف بالحكومة العباسية والتعامل معها بعد آخر زيارة للوزير الأول رامي الحمدالله

الى غزة، وخروجه "شبه مطرود" منها، لكن "حماس" فاجأتهم ووافقت على المشاركة وبدأت هي بنصب "كمينها المضاد"، أو أن تلك الحكومة نصبت "كمينا سياسيا" للشعب الفلسطيني ومستقبله الوطني..

قيادة فتح، رئيسا ولجنة مركزية، تعاملت مع اعلان الانتخابات بكل "خفة سياسية - قانونية"، فهي لم تقف لتعيد تقييم المخاطر التي يمكن أن تحدثها هذه "الإنتخابات" ضررا على القضية الوطنية بكامل أركانها، وعلى الواقع السياسي القائم في الضفة والقطاع..

اصرار الرئيس عباس، على فرض قراره بإجراء الانتخابات على الإطار القيادي الفتحاوي، وفقا لتصريحات رامي الحمد الله، في لقاء مع قناة لبنانية، يكشف أن الرئيس يعرف ما يريد، وان لديه "أجندة خاصة" يرمي اليها من ذلك "الإصرار" على إنتخابات لا تشكل "عنوانا حاسما" لحماية النظام الوطني، أو لتطوير أدائه الخدماتي..

اعلان اجراء الانتخابات جاءت لكل من يتابع "نشرات الأخبار"، متوافقة سياسيا مع "خطة ليبرمان" الرامية لانهاء مشروع "الكيانية الوطنية الفلسطينية"، وأستبدالها بحالات متفرقة من "مظاهر كيانية" في الضفة الغربية، دون أي ارتباط بقطاع غزة، تمهيدا لاعلان ضم ما هو خارج عن تلك "المظاهر الكيانية الفلسطينية" الى دولة الكيان، باعتبارها "رابطا تاريخيا لليهود" بمسمى "مملكة يهودا والسامرا"، ولتوسيع حدود "دولة اليهود الحديثة المسماة حاليا اسرائيل"..

ولا يمكن اطلاقا، أن يصدقن أحد، أن الرئيس عباس وقيادته الفتحاوية، ووزيره الأول الحمدالله، لم يقفوا أمام خطر خطة "ليبرمان"، إلا اذا تعاملوا معها بـ"خفة سياسية"، ستهزم بـ"وحدة الشعب" و"صلابة قرارة"، وكأن "الانقسام الوطني والشرذمة السياسية غير المسبوقة" ليست هي الحاضر الأقوى، دع عنك تردي العلاقات مع غالبية الدول العربية، باستثناء قطر ..

وإفتراضا، أن الرئيس وقيادته الفتحاوية، لم تقم "وزنا للخطر السياسي"، ألم تقف أمام البعد "القانوني" لتلك الانتخابات، واثره على "الوضع القائم في قطاع غزة"، وأن حركة حماس لم توافق على المشاركة فيها الا بعد أن قدم لهم رئيس لجنة الانتخابات المركزية د.حنا ناصر كل الضمانات بأن أجهزة أمن حماس هي التي

ستشرف على الأمن أبان الانتخابات، وليس فرقا "تطوعية متفق عليها" كي لا يصبح لأجهزة حماس "إعتراف قانوني"..

الى جانب أن حماس ضمنت ان "محاكمها" هي التي ستكون "الحكم والمرجعية" في الطعون التي ستقدم، وقد توافقت القوى المشاركة كافة على ذلك بما فيها فتح، فيما وصفه أمين عام لجنة الانتخابات د.كحيل" ميثاق شرف"..

وتلك المسألتين، الأمن والقضاء، هما ولا غيرهما من حسم موقف حماس للمشاركة في الانتخابات، ولو رفضت فتح أي منهما فلن تشارك حماس فيها حتى لو ضمنت الفوز الكاسح بها، فحماس تدرك جيدا، أن البلديات في ظل الوضع القائم، ليست سوى "صداع يومي" نظرا لعدم امكانية توفير الخدمات المطلوبة مهما كانت "قدرة المنتخبين وإبداعتهم"..

وبعد أن تقدمت حركة فتح بقوائمها الانتخابية، ووقوعها في "مصيدة حماس" ومن فرض الانتخابات، إكتشفت أنها أمام "خديعة قانونية كبرى"، وأن الطعون على قوائمها كشفت من المظاهر ما يستحق مساءلة شاملة، بعد أن إنكشف جهلها بالقانون الانتخابي اساسا، وبما سبق الانتخاب عليه..علما بأن فتح هي من وضع القانون، عبر وزراء الحكم المحلي، الذين كانوا منها، منذ تأسيس السلطة عام 1994 عدا فترة فوز حماس عام 2006 حتى الانقلاب عام 2007..

المفروض بقيادة فتح، إطارا ورئيسا، أنهم على علم كامل بجوانب القانون الذي صاغوه هم، وليس حماس، أما أن تنكشف قوائم فتح الانتخابية وتتعرى أمام القانون، ثم تكتشف أن مرجعيتها محاكم حماس للفصل في طعونه وتعلن أنها "مفاجئة" من ذلك، بعد موافقتها الرسمية فتلك هي "المفاجأة الكبرى" حقا..

لو صح، أن قيادة فتح تفاجأت بأنها وافقت على "ميثاق الشرف " الذي يمنح محاكم حماس الفصل في الطعون، فهي دون غيرها من يستحق الحساب، إفتراضا كل اشكال "النوايا لطيبة"، وانه لا يوجد هناك "بعد سياسي" لفرض انتخابات بلدية لن تنتج سوى "مصائب شاملة"، فتلك وحدها تمثل تعرية لمن أخذ القرار ووافق عليه، بجهل أو بدونه..فالجهلة لا يجب أن يكونوا في سدة الحكم والقيادة..

في دول تحترم شعوبها، سقطات كهذه تزلزل أركان حكمها، ولكن في حالنا يبحثون عن "خلق أزمات" للتغطية على "الفضيحة الكبرى"، أو يستخدمون "خدع تلفزيونية عبرية"، اعتقادا أنهم سيخدعون شعب الجبارين كما قال دوما الخالد..

الفاشل لا يستحق المكافأة، فما بالنا لو أن "المسألة برمتها" لها هدف سياسي "كامن"..وافتعال "الأزمات" لن تغطي الحقيقة..

فالشمس السياسية لن تغطى بغربال البعبة الشخصية مهما علا صراخها ولبست ثوبا غير ثوبها المعلوم منذ زمن !

ملاحظة: دولة الكيان تبني "جدارا اسمنتيا على طول الخط الفاصل مع قطاع غزة"..القيادة الرسمية تتجاهل أن بعضا من ذلك "الجدار" يبنى فوق أرض فلسطينية وفق لقرار الأمم المتحدة عام 2012..ليت الحريص على "القرار الوطني المستقل" يتذكر ذلك أيضا، لو أنه حقا كما يقول!

تنويه خاص: أطلق خالد مشعل رئيس مكتب حماس السياسي ، رسائل "حميمة جدا" للقيادة الأردنية لم تسمع من اي قيادي حمساوي منذ الخروج من أرض المملكة..هل هي رسائل حسن نية لما بعد انتخابات حماس القادمة واختيار رأس جديد لها..ام أكثر!

"الرباعية الدولية" بحثا عن حل للقضية الفلسطينية..المصالحة الوطنية شرطا!

كتب حسن عصفور/ عادت "ذاكرة" الرباعية الدولية" للقضية الفلسطينية، لتعلن بوضوح أهمية الاستمرار في العمل للوصول الى حل سياسي، قائم على أساس المبادرة الفرنسية والمصرية..

بيان "الرباعية الدولية" أكد فيما أكد، أهمية المصالحة الفلسطينية، وهو طلب قد يراه البعض الفلسطيني "تدخلا سافرا أو سافلا" في الشأن الداخلي، رغم أن "الرباعية اعتبرته أساسا للحل ..

ودون التوقف كثيرا أمام ما اشارت له حول الحديث عن "تخزين الأسلحة في قطاع غزة" ، كأنه سبب من مسببات الاغلاق، وهو تبرير لا يليق بهذه الهيئة لترضية دولة الكيان..

لكن لنضع ذلك جانبا، ونقف أمام حركة "الرباعية الدولية" التي ذهبت بشكل مباشر الى البحث فيما هو خطوات عملية لحل القضية الفلسطينية، عبر مناقشة المبادرة الفرنسية والمبادرة المصرية، التي اشار لها الرئيس السيسي، مؤخرا..

هذه الخطوة الدولية التي قد تبدو مفاجئة، تعيد للحل السياسي بعضا من "الأمل المفقود"، خاصة وهي تتطرق الى مبادرات محددة، رغم أنها لم تحدد موقفا من "مبادرة السلام العربية"، وهل اعتبرت المبادرة المصرية تطويرا لها، أم استبدالا، فتلك مسألة وجب التدقيق فيها..

وجاء تصريح وزير الخارجية الأمريكية جون كيري، بعد "لقاء غير مرتب" مع رئيس حكومة دولة الكيان نتنياهو، وما أعلنه بعد ذلك، أن هناك "جهد دولي" لبحث "حل سياسي" لقضية الصراع في الشرق الأوسط خلال شهرين من تاريخه، جاء وكأنه رسالة أن "جدية ما" قد بدأت..

والسؤال المركزي الذي ينبثق من هذه الحركة الدولية المفاجئة، بل وتصريح كيري ذاته، رغم ان أمريكا تعيش "زمن البطة العرجاء"، حيث لا قرارات جوهرية ما قبل رحيل رئيس وقدوم آخر، كيف يمكن بلورة "حل مشترك" للقضية الفلسطينية، استنادا الى مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية الى جانب دولة الكيان، مع وجود حكومة اسرائيلية سخرت كل جهدها منذ سنوات لإزالة أسس الحل، وهو ما تحدث عنه بيان الرباعية، في قضية الاستيطان، ومعها التهويد في الضفة والقطاع..

هل حقا، تريد "الرباعية" إعادة صياغة "كمية المبادرات السياسية" المعروضة منذ زمن، بعيدا عن مسمياتها، أمهي "حركة رفع عتب" في ظل السواد الذي بات مغطيا مساحة واسعة من المشهد الاقليمي وليس الفلسطيني فحسب..

نعم هناك إمكانية جادة لصياغة رؤية سياسية لفرض حل سياسي مستندا الى قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، بما فيه نصا صريحا فيما يتعلق بحدود

الدولة وعاصمتها، وما هو مطلوب رؤية سياسية للآليات التنفيذية الضرورية لوضع "الحل السياسي" حقيقة وليس افتراضا..

الضرورة السياسية المطلوبة، هو كيفية التوافق بين جوهر المبادرة السياسية وآلية التنفيذ، وضمن أي سياق يكون ذلك، وهل يصبح قرارا خاصا لمجلس الأمن يحمل رائحة الباب السابع، أي أن "القوة تصبح سلاحا" لفرض الحل لمن لا يقبل الحل..

نعم، دون وحدة "جوهر الحل السياسي مع آلية التنفيذ وقدراته"، سيكون ليس سوى أضافة تراكمية لما هو متوفر في أرشيف الأمم المتحدة من مبادرات مختلفة التسميات، وقرارات متلاحقة لمجلس الأمن دون أي أن يكون لها أثر عملي..

ولم تنس "الرباعية الدولية" وهي تبحث طريقا لرسم مسار "حل سياسي"، أن تعرج على الوضع الداخلي الفلسطيني، وتضع "شرطا واضحا" لتلك الرؤية السياسية، وهو ضرورة إنجاز "المصالحة الفلسطينية" كأحد الأسس التي لا بد منها لذلك الحل..وهو ما قد يثير "لغطا" داخل مؤسسة الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، كونهم سبق اعلانهم رفض طلب "الرباعية العربية" الداعي لتلك المصالحة..

هل تبادر الرئاسة وحركة فتح، لإعادة النظر فيما ذهبت اليه من تسرع غير عملي وغير منطقي لرفض تلك المناشدة العربية، وتعتبر ما فعلته ليس سوى "زلة لسان، خاصة وأن فرنسا التي يعتبرها الرئيس عباس جادة في العمل جزءا من هذا "الحراك"..."، أم تبحث عن "ذريعة جديدة" للمضي فيما قررته!

ودون بناء أوهام سياسية كبرى، على حراك الرباعية الدولية وتصريحات كيري، لكن ذلك يتطلب بالمقابل التعامل الجدي مع مؤشرات الحراك..ورسم "محددات الضرورة السياسية للتفاعل المطلوب جوهريا لحصار دولة الكيان وسياستها"..

ودون أي سهو، فإن البوابة العربية هي المفتاح للإنطلاق، ما يعني ضرورة ترميم ما اصابها من عطب جراء تصريح الرئيس محمود عباس المسيء بلا

داع..وبلا تفاصيل فذلك "شرط لا بد منه" لو أريد للحق السياسي أن يكون..وغيره يكون للحديث منطقا وصورة أخرى ومختلفة..

ملاحظة: فتح مقدمة على لقاء خاص بحضور أشبه بمؤتمر مصغر أو "كونفرس حزبي"..الأمنيات أن يكون خطوة "تحديثية" لسبل المشهد الوطني بكل جوانبه تعزيزا وليس تفتيتا!

تنويه خاص: مجددا تصر الوكالة الرسمية "وفا" على الاستخفاف السياسي بالعقل الفلسطيني..نشرت ما راق لها من بيان الرباعية وحذفت ما لا يروق لها..طلب المصالحة الفلسطينية مثالا!

السيد الرئيس محمود عباس..صمتك لا يليق!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أطلق عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، تصريحاته "الخفيفة والمستخفة" تجاه "أهل فلسطين من الديانة المسيحية" في قناة مصرية نقلها تلفزيون السلطة الرسمي، وفلسطين وطنا وشتاتا تعيش موجة "غضب وطني"، لم تشهدها من قبل، دفاعا عما لحق بهم من "اتهام" قبل أن يكون "إستخفاف"..

ردة الفعل من قيادات سياسية ودينية وعامة، جاءت لتعكس عمق الارتباط الوطني - الوجداني لأبناء فلسطين المسيحيين، وقد اختصر المطران المناضل الكبير عطا الله حنا، الذي جسد يوما صورة مستحدثة للفدائي الأول عيسى بن مريم، وقصتة المطران كبوتشي التي من أجلها حوكم وأبعد عن الأرض لا تزال راسخة في الذهن وهو يستخدم سيارة "الكنيسة" لنقل السلاح للفدائيين من حركة فتح وغيرهم، جاء رده على "الاستخفاف الرجوبي" من "ملح الأرض"، بأنهم "أبناء الكنيسة الأولى، وليسوا "بضاعة مستوردة من الغرب"..

عبارات المناضل الكبير عطا الله، وحدها ودون كل ردود الفعل كانت تستجوب من الرئيس محمود عباس بصفته رئيسا لكل الشعب، فئاتا وطوائف وجماعات، أن ينتفض ويوجه خطابا واضحا صريحا يعيد الاعتبار لصورة الشعب

الفلسطيني، مسلميه قبل مسيحيه، فتلك اساءة كانت لكل وطني فلسطيني، لم يفرح بها سوى "فئة العملاء الصغار" اللابسين عباءات غير عبائاتهم..

ليس نقيصة أن يخرج رئيس الشعب ليعتذر عما نطق به شخص لا يدرك ما يقول، بل وتجد من يبرر له ذلك "السرحان السياسي"، وكأنها باتت ميزة للفخر والتباهي، فصمت الرئيس عباس عن تلك الاهانة الوطنية، ليس سوى كشف لأنه اختار الانحياز لـ"حسابات فئوية صغيرة" في إطار "خلافات فتح الخاصة"، وكأنه وجد ضآلته في شخصية تطلق كلاما بلا حساب..

مرة سابقة، ايضا، صمت الرئيس على مسلك ذاك الشخص، عندما اختار التصويت للفاسد الكبير رئيس "الفيفا" لكرم القدم بلاتر، على حساب شخصية عربية هاشمية أمه ابنة فلسطين، الأمير علي بن الحسين، تصويتا كانت رائحة "الرشوة السياسية" أكثر من واضحة، ومع كل الاساءة الوطنية والأخوية في حينه لم ينطق الرئيس عباس أيضا، لحسابات "عصبوية" وليس وطنية..

المسألة اليوم، ليست اساءة ستنتهي بانتهاء "زوبعة اعلامية" كما يعتقد الرئيس عباس وفريقه الخاص، الذي أنضم له هذه الأيام لحسابات ليست مجهولة، جبريل الرجوب..فما حدث يفوق كثيرا محاولات البعض الساذج تبرير الاساءة الوطنية، بأن تلك طريقته..اي شخص هذا من يحتل مناصب بلا حساب، يعلن امام العالم عن "بني فلسطيني" بأنهم جماعة احتفال ديني..

كيف سيكون رد فعل الرئيس عباس لو خرج أحد أبناء المسيحية وسخر من المسلمين ونعتهم بجماعة "عيد الأضحى"، ألن تقم "ثورة شعبية في فلسطين"، ينضم لها كل أهلها المسيحي قبل المسلم، اللامتدين قبل المتدين..

السيد رئيس حركة فتح، ما حدث من تصريح ليس سوى زراعة لبذرة "فتنة" تفوق كثيرا ما تحاول أنت وفرقتك تبريرها بأنه لا يقصد، وباعتبار أنك حاصل على درجة علمية في التاريخ وقبلها الحقوق، تذكر أن "الفتن الطائفية" تنطلق من ابسط الاساءات..

السيد رئيس حركة فتح، انت اليوم أمام اختبار للتاريخ، ان تنحاز لـ"حسابات صغيرة جدا" أو تنحاز للوطن ووحدة شعب وتاريخ مشترك من العمل الكفاحي

الذي جسدته وحدة أبناء الوطن..وتذكر يوما أن سعد زغلول القائد التاريخي في مصر واجه فساد القصر والمستعمرين بأشهر شعار لا زال حيا "عاشت وحدة الهلال مع الصليب" لتوحيد "الأمة المصرية" كما قالوا..

السيد الرئيس عباس، الى من سيكون إنحيازك اليوم، لفئة صغيرة ستزول يوما أم لشعب و باق ومعه ذاكرة لن تمحيها السنون..القرار لك وبيدك، والتاريخ لن يمحي حادثة الرجوب"..تذكر ذلك وما سيكتب عنك وليس عنه!

ملاحظة: من طرائف المشهد السياسي، ان يخرج مكتب نتنياهو ليتهم أحد وزراء الليكود بأنه حاول القيام بـ"انقلاب" داخل حزبه..طرائف دولة الكيان لن تنتهي ولكن مين يواجه..الإخوان مشغولين بـ"صغائرهم"..!

تنويه خاص: تصريح الناطق باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة المحتلة، حول اعتقال ستة شباب تثير "الريبة" ولا توضح الحقيقة من الاعتقال..لو عندهم تهمة محددة أعلنها ولا تتهارب الى "النيابة"..ليش معتقلين أجب!

اللقاء الوطني الشامل..و"صفعة حمساوية" مفاجأة!

كتب حسن عصفور/ من تابع ردود فعل الرئيس محمود عباس، بعد بيان اللجنة الرباعية العربية الداعي لـ"مصالحة وطنية فلسطينية شاملة"، إعتقد أن هناك ما هو أكثر فعالية من "رباعية العرب" يمكنها فعل ما ستعجز عنه تلك الدول، وسريعا كشف الرئيس عباس، "ورقته السحرية" عندما تحدث عن تلقيه دعوة كريمة من الأمير الكريم تميم بن حمد، أمير "البلاد القطرية"، لعقد لقاء جديد بين حركة فتح - تنظيم الرئيس عباس-، وحركة حماس من أجل استكمال ما لم يستكمل منذ ما يزيد على عشر سنوات..

وكرر الرئيس عباس الحديث عن دعوة "امير البلاد القطرية"، في كل مناسبة يتاح له التصريح، من موريتانيا وفنزويلا، وننتظره في الأمم المتحدة، وفي سياق الكلام العباسي المباح، نشرت "جوقة الرئيس" كمية من الاشاعات، كي تسرق الإهتمام من "الكارثة السياسية" التي أدخلها الرئيس الى المشهد الفلسطيني بصدام

طفولي مع "الرباعية العربية"، بدأت بالحديث عن تشكيل حكومة جديدة، وساعات بعدها ليتم الحديث عن "تعديل حكومي"، خاصة وأن د.رامي بات "مرغوبا أمريكيا" أثر مديح جون كيري له، بأنه من الشخصيات التي يعول عليها في المستقبل..

ولأن "الكلام بلا ضريبة حسابية آنية"، اشاعت فرقة الرئيس أن د.احمد يوسف اصبح قريبا من تولي منصب رئيس الوزراء، خاصة بعد أن قالت حماس أنه لا يمثل الا نفسه، وهذه "مكرمة حمساوية" بأنها لم تقل أنه لا يمثل حتى نفسه..

ولكن ما حدث من حركة حماس، لم يكن ضمن حسابات "الفرقة العباسية للتخبط السياسي"، عندما خرج د.موسى أبو مرزوق القائد التاريخي للحركة، معلنا، أنه لا يوجد أي اتصالات لعقد لقاء مع حركة فتح، ولم يعد هناك جدوى من تلك اللقاءات، وفجر قنبلته المدوية في وجه الفرقة العباسية، بإعلانه أن حماس تفضل عقد لقاء وطني شامل للخروج من الأزمة الراهنة بدلا للثنائية..

بلا تردد هذا أحد أكثر مواقف حماس، إفتراضا انها صادقة وليست مناورة كما هي العادة الإخوانية، ذكاءا سياسيا منذ سنوات، بأن تنهي لعبة "الباب الدوار" في لقاءات ثنائية لم تنتج الا مزيدا من النكبات، بل وأدت موضوعيا الى تحول الحديث عن أي لقاء جديد بين قطبي الكارثة الى مشهد هزلي وسخرية سياسية، بات اسمها الحقيقي شعبيا رحلات المصالحة السياحية في الدوحة..

حماس هنا قلبت حسابات الرئيس عباس وفرقته رأسا على عقب، وموضوعيا، انتصرت لبيان "الرباعية العربية"، وهو ما سيفتح جرحا غائرا في جسد الفرقة العباسية لاحقا..

نعم، وبلا اي تفكير فإن عقد اللقاء الوطني الفلسطيني الشامل، هو الحل الممكن لاعادة صياغة المشهد الفلسطيني، للخروج من الكارثة المستمرة منذ إنقلاب حماس الأسود يونيو 2007، مهما حاولت تبرير ما لا يبرر، وبات اللقاء الشامل مطلبا وطنيا، سبق أن تطرقت له قوى فلسطينية، رأت وبصواب كامل، أن استمرار لقاء قطبي الانقسام ليس سوى تكريس للانقسام ذاته، وأكدت أنه لا مخرج سوى اللقاء الشامل..

وبعيدا، عما اصاب فريق الرئيس عباس ارتباكا وفوضى غير منظمة تماثل فوضى أمريكا لبلاد العرب، فإن المسألة باتت واقع يجب التحرك السريع من مختلف القوى الفلسطينية لمناقشة الأمر وكيفية تحويله من مقترح كلامي الى تحرك ميداني، وربما تفتح غزة، كعادتها الوطنية" باب التحرك الايجابي الجديد لاحتضان لقاءات تمهيدية لبحث السبل لكفيلة لإنجاح تلك المسألة..

ولعل "وطنيون لانهاء الانقسام" تلك المجموعة التي إنطلقت من القطاع لتتوحد مع البعض في الضفة، تبادر هي وليس غيرها لعقد لقاءات لتمهيد الطريق للقادم..

بالتأكيد، فإن التطور الأخير مع اعلان فصائل فلسطينية، وشخصيات ذات وزن خاص، الى جانب اعلان حماس بلسان أبو مرزوق يمثل بوابة سياسية هامة للأشقاء في "الرباعية العربية" للتفكير العملي بكيفية الاستفادة من هذا التطور الحاسم لتعزيز نداء "المصالحة الفلسطينية"..

لا نود التعرض لآليات حول سبل ذلك، ولكن يمكن تشكيل خلية مصغرة من "الرباعية" للتواصل مع مختلف القوى الفلسطينية، وطنية واسلاموية لبحث سبل عقد "اللقاء الوطني الشامل"، دون الاستغراق في تفاصيل ماضي مسموم..

المبادرة الآن بيد من يريد حقا لقاءا وطنيا فلسطينيا كان أم عربيا، وبالقطع فذلك لن يكون "تدخلا في القرار المستقل الذي تاه في وعر مسالك حقد غير وطني"..!

ملاحظة: بلا أي خجل، تعلن فصائل من المعارضة السورية المدعومة أمريكيا قطريا وإخوانيا، أنها ستعيد جثة الجاسوس كوهين الى دولة الكيان، بعد أن قدمت لها خدمة لم تنتظرها بتقديم شريط فيديو لاعدام أخطر جواسيس الكيان..في انذل من هيك معارضة وداعمين!

تنويه خاص: انتشرت حالة من السخرية الشديدة بعد الترحيب العباسي بخطاب اوباما الردئ، أن الثمن المتوقع له لم يصل..عباس انتظر لقاءا مع الرئيس الأمريكي ليفرد عضلاته بعد" انتفاضة الاستقلال"..فكان التجاهل هو الثمن..يا ريت البعض يفكر أن "الكرامة الوطنية مش مسرحية"!

خطاب اوباما "عار سياسي"..والترحيب العباسي به خزي وطني!

كتب حسن عصفور/ عندما ألقى باراك حسين أوباما، "مسلم مرتد"، خطابه الأول في بلد عربي بجامعة القاهرة يونيو (حزيران) 2009، قدم صورة حملت ملامح "رؤية إشراقية" جديدة لدولة مغروسة بالعنصرية والكراهية والغزو الاستعماري بشكليه القديم والحديث، وسندا لأهم قوى الفاشية والغدر السياسي في العالم، دعمت كل الانقلابات السوداء، منذ مصدق في ايران عام 1953، بتنسيق مشترك مع المخابرات البريطانية، وهو الرئيس المنتخب، وصولا لحمايتها ودعهما لأخر قلاع الاستعمار والفاشية في المنطقة المسماة دولة اسرائيل..

خطاب أوباما "التبشيري" في جامعة القاهرة، حضر بشكل مفاجئ بعد خطاب اوباما في سبتمبر (ايلول) 2016 في الأمم المتحدة، ليظهر كم كان باهتا، كاذبا في محاولته الظهور بمظهر "الواعظ"، ممارسا كمية نصب وحيل سياسية لم يجرؤ أي رئيس أمريكي قبله، من تعدادها، حاول أن يبدو، وهو الراحل القريب الى غير رجعة، وربما الى "زاوية مظملة" من زوايا التاريخ السياسي، كـ"مصلح سياسي"، متجاهلا كليا أنه جلس في البيت الأبيض لمدة ثمان سنوات حاكم أمريكي..

خطاب أوباما هو صورة مكثفة لمسلسل "الدجل الأمريكي"، الذي حاول الاستعراض الخطابي بالقول، أن أمريكا دوما مع "خيار الشعوب"، وكأن رئيس وزراء ايران محمد مصدق ليس منها، في حين كل حكام أفريقيا المعادين للإستعمار وأبرزهم نكروما كانت أمريكا تتآمر عليه مع أي مارق طريق، ومارست كل أشكال التأمر في أمريكا اللاتنية، وليس سيلفادور اللنيدي الرئيس التشيلي سوى نموذجا دفع حياته ثمنا للحقارة السياسية الأمريكية، وكوبا الي رفضت الخضوع تم حصارها عشرات السنوات..

أما عن التدخل العسكري، فلم يبق بلد تقريبا لم تتدخل به عسكريا وأمنيا، وقواعدها العسكرية تنتشر كسرطان في كل مكان، حتى دولة قطر تحتضن واحدة من أهم قواعد أمريكا، وكلها من أجل التدخل وقت الضرورة ضد الشعوب وأمنها واستقرارها!

تجاهل الراحل "بن حسين"، أن امريكا دشنت أخطر مشروع ضد البشرية منذ الحرب العالمية الثانية، نشر الارهاب والتدخلات الجديدة، بدأتها بالعراق وأنهتها في سوريا..حاول الراحل أن يتذاكى على العالم عندما اشار الى روسيا وأنها تريد الفرض بالقوة عودتها، متجاهلا أن روسيا غابت عن الحضور الدولي منذ سيطرة زمرة يلتسين على روسيا، وفكفكة الاتحاد السوفياتي منذ عام 1991، وباتت امريكا هي وحيد القرن الحاكم بلا رحمة..

اوباما وصل به الإستغباء، عندما تحدث عن الصراع في الشرق الأوسط، ناقطا عبارة "سياسية ساخرة" لممثل فاشل من الدرجة المليار، إعتقد أنها ستكون قنبلة نووية في عالم السياسة، بقوله أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لن يبقى الى الأبد..

أي سخافة يمكن لك أن تجدها أكثر مما هي في هذا التكثيف الغبي..اوباما قبل أيام فقط وقع على منح الدولة الارهابية، وفق القانون الدولي، على عقد بقيمة 38 مليار دولار كمساعدات عسكرية لهذ الدولة، دون أن يشرح للعالم لماذا هذه المساعدات وضد من يا ترى..اوباما تجاهل وبغباء ساذج أن دولة الكيان لا قيمة لها سياسيا وقانونيا وعسكريا دون أمريكا..هي الحامي المطلق لها..

تناسى الرئيس الغريب، أن عدوان 1967 ضد مصر والعرب كان امريكيا بيد اسرائيلية، وأن الاحتلال الذي قال أنه لن يدوم هو بالأساس احتلال أمريكي بثوب يهودي..

ويبدو ان ذاكرة اوباما أصيبت بالعطب، ولم يتذكر أن منظمة التحرير وزعيمها الخالد ياسر عرفات وقع اتفاقا للسلام مع دولة الكيان عام 1993، تضمن "اعترافا متبادلا"، لم تنفذ منه دولة الكيان سوى جزئيات أعادت احتلالها عمليا، وأحالت المشروع الكياني الأول "السلطة الوطنية" الى أداة تنفيذية لخدمة مشروعها الاحتلالي، وفقا لتصريحات الرئيس محمود عباس وفرقته الخاصة، في أكثر من مناسبة..

تناسى اوباما أن الطرف الفلسطيني ذهب الى الأبعد من أجل السلام، فكان الرد "مؤامرة مشتركة" امريكية اسرائيلية في قمة كمب ديفيد عام 2000 للخلاص من ياسر عرفات كرمز للوطنية الفلسطينية وكيانيتها الحديثة، والعمل على

استبداله رسميا، وسجل جورج بوش الابن ذلك علانية في خطابه يونيو 2002، حتى كان له ما اراد..

تخلصت أمريكا واسرائيل والبعض الفلسطيني والعربي من الخالد أبو عمار، منذ عام 2004..اي قبل 12 عاما، وجاء عباس الذي كان مطلبا لهم، فهل حصل تقدم ما نحو أي من عناصر انهاء الاحتلال..

العكس تماما، مزيدا من التهويد والاستيطان، مضافا لها دعم أمريكا لمشروع اسرائيلي قطري لانهاء وحداينة السلطة كما تأمروا قبل على وحداينة منظمة التحرير، فكان الانقسام الفلسطيني بوابة لفصل قطاع غزة عن "بقايا الضفة"..

دون استعراض للتاريخ الأمريكي الأسود، فكل حاضرة هو أكثر سوادا مما كان قبل حضور اوباما الى البيت الأبيض..سترحل وانت عار على البشرية جمعاء..

أما الفضيحة الكبرى، فجاءت من فرقة الرئيس محمود عباس، التي سارعت باعلان "ترحيبها" بخطاب الراحل اوباما، على لسان صائب عريقات، الصمت من أسابيع، وفك لسانه ليتبارى في تقديم الولاء لدولة هي أم الكوارث..أي ترحيب هذا الذي يقال في خطاب جسد "العار السياسي"..والغريب أنه الترحيب الوحيد بأي كلمة ذكرت فلسطين في الأمم المتحدة من فرقة الرئيس عباس، وكأنها كانت "فرضا سياسيا مطلوبا"!

الفضيحة الأكبر ان الرئيس عباس وفرقته لم تنطق بلكة واحدة ضد اتفاق المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل ولا ضد توقيع 88 نائبا من أصل 100 في مجلس الشيوخ تطالب امريكا بحماية اسرائيلي في المنظمات الدولية..وترحبون يا عارنا!

ولكن من فقد "الكرامة الوطنية" يفعل كل شي..وحتما لكل رداءة سياسية حساب!

ملاحظة: حرب القضاء مرفوضة جملا وتفصيلا..وموقف السلطة التنفيذية خائب..لكن العار كله عندما يلجأ رأس القضاء الى "القبيلة" يحتمي بها..هل بعد اليوم يمكن القول أن لنا "قضاء وعادل"!

تنويه خاص: "السوبر باور " تميم بن حمد ينتقد اوباما على "رخاوة" موقفه في سوريا..تيميم زعلان ليش الأسلحة اللي في قاعدة السيلية ما تخلصنا من "الأسد وسوريا"..تخيلوا أن هذا هو "ملجأ عباس السياسي" والباقي عندكم..!

زيارة د.ناصر لقطر.."رشوة أم تلميع سياسي"!

كتب حسن عصفور/ فجأة اكتشف شعب فلسطين أن رئيس لجنة الانتخابات المركزية ووفد من لجنته، حط الركاب بالعاصمة القطرية، دون سابق إنذار، تبين أن الهدف ليس بحثا عن دعم لموازنة اللجنة، وما قد يكون أصابها من "فقر مالي"، بل ليلتقي بخالد مشعل وقادة حركة حماس..

لا نعلم هل قام السيد ناصر بصفته بلقاء أي من قادة الفصائل الوطنية المشاركة في العملية الإنتخابية خارج حدود الضفة والقطاع، كأمين عام الجبهة الديمقراطية القائد التاريخي نايف حواتمة، او الأمين العام بالوكالة للجبهة الشعبية أبو أحمد فؤاد، وهل في مخططه ذلك..

أم أن ذلك شرف لن يناله سوى خالد مشعل، دون أي سبب سياسي أو قانوني، وفقط لمنحه "مكانة خاصة"، باعتباره بات صاحب القول الفصل..

زيارة لا يمكن أن تكون مرتبطة بسير العملية الانتخابية، والاجراءات الآن متوقفة على قرار محكمة العدل العليا، ونظريا هي من سيقرر المضي في الإنتخابات أو إغلاق ملفها الى زمن مختلف - ليته يكون فتلك خدم وطنية لا مثيل لها لو حدثت - ..

هل نسق رئيس لجنة الانتخابات زيارته ووفده مع رئيس السلطة بصفته، او نسق معه باعتباره رئيس حركة فتح في تلك الزيارة، ومراميها، لتقديم "هدية خاصة" لحركة حماس استباقا لما قد يكون لاحقا..

لا يوجد تفسير سياسي أو قانوني يتعلق بقيام وفد "الانتخابات" لزيارة قطر واللقاء بمشعل وقادة حماس، ولكن بالتأكيد هناك ما قد يكون "مختبئا" بين ثنايا تلك الرحلة..

يبدو أن الرئيس عباس، ومنذ "بيان المصالحة الرباعي العربي"، قرر ان يقوم بعملية "فتح سياسي" جديد لاعادة إكتشاف أهمية ومركزية الدور القطري في المشهد العربي، ومع أنه أرسل مدير مخابراته بعد بيان "القطع والتلزيق" الى مصر والأردن محاولا ابتلاع اللسان وتفسير الناء بعد القول بالماء، لكن المسألة باتت أكثر من مكشوفة، ووجد "ضآلته" في الدوحة لتصبح "مربض خيله السياسي"، لإعادة تقسيم المشهد الفلسطيني مع حركة حماس..

وعل رحلة د.ناصر تأتي في سياق اعلان الرئيس عباس، بأن دولة قطر وجهت له كرئيس لفتح لمتابعة ملف "المصالحة السياحية"، وبدون عودة للوراء والقاء الضوء على تلك الرحلات خلال عشر سنوات، فهي ليست سوى رسالة أن "قطر" هي الراعي الرسمي لطرفي النكبة الانقسامية وحاضنتهما كل بحساب، شاء م شاء وأبى من أبى..

والآن، كيف يمكن أن لا تبدأ "رحلة الشك السياسي" بدور لجنة الانتخابات رئيسا وأعضاء، وفقدانها "النزاهة السياسية"، وهي تتصرف كطرف لارضاء طرفي الكارثة، في "المأزق الانتخابي"، فحماس هي من عبثت بالعملية في قطاع غزة، وفتح من تذكرت "القدس والقانون" بعد "كمين حماس" لها..

وعليه، هل سنرى "أتفاق حل وسط" بين طرفي "المأزق الانتخابي" يشرف عليه رئيس لجنة لانتخابات من وراء ظهر كل الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية..وما هي الأسس القانونية لهذا "الدور" الذي بات "مشبوها" الى حين توضيح الحقيقة السياسية لرحلة ناصر ووفده الى العاصمة القطرية، خاصة بعد بيان حماس الذي أكد أن موضوع البحث كان الانتخابات، وهو ما يمس نزاهتها، ويلقي كل المخاوف أن هناك "صفقة" ما يتم ترتيبها..

هل تنتفض قوى "اليسار - التحالف الديمقراطي" وتتصدى لما يحدث من "ترتيبات سرية" في العاصمة القطرية بين فتح وحماس بواسطة لجنة الانتخابات

ورئيسها، وتعلن انسحابها الكلي من هذه المهزلة الوطنية والقانونية، فما حدث يعد سابقة لا مثيل لها..

استمرار "اليسار الفلسطيني" بعد زيارة ناصر الى الدوحة لبحث الانتخابات مع حماس، بموافقة فتح ورئيسها، سيكون "عاملا محللا" لمهزلة ثمنها المشروع الوطني..وعندها لن تنفع محاولات "اللهاث" لتبرير المهزلة..

اسقاط "الصفقة الثنائية" لتمرير "مشبوه سياسي" بات واجبا وطنيا لكل فلسطيني ليس جزءا من "الصفقة القادمة"..

ومع ذلك، ربما نجد من يقول انها رحلة تلميع للدور القادم لخالد مشعل الذي لا زال "غير معلوم" برعاية قطرية تركية ورضا رئاسي فلسطيني، وليس صفقة انتخابية..الأيام القادمة حبلى بالكثير وغالبه سينتج مولودا مشوها ومشبوها!

ملاحظة: ما كتبه رياض الحسن رئيس مجاس ادارة وكالة وفا الرسمية، السابق، حول الاضطهاد والتمييز في تعاملها مع أبناء قطاع غزة يستوجب المساءلة الشعبية والرسمية للقائمين عليها..على فكرة الشكوى باتت عامة من أبناء القطاع بأن "التمييز العنصري" نحوهم بات سمة لسياسة "الرسمية الفلسطينية"!

تنويه خاص: د.أحمد يوسف انت اسم لا تحتاج لصفات حزبية.."فلسطين فوق الجميع"، ليكن "علمك لها" فذلك أجدى نفعا وأكثر ثباتا..وأهلا بك في قائمين من لا يمثلون تلك المسميات!

عن أي "رباعية عربية" تحدث المالكي!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "الصور اللطيفة" التي نشرتها وسائل الاعلام لمشهد "الهمس الخاص" بين الرئيس محمود عباس والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في نيويورك، فلا زال في الحلق "غصة سياسية"، بعد ما حدث من "حرب القرار المستقل"..و "رد مصري غير رسمي مرير"..

وزير الخارجية المصرية ساهم بدوره في محاولة "تلطيف الأجواء"، بعد حرب مصرية اعلامية مضادة ضد "حرب الرئيس عباس الاستقلالية"، بعضها تجاوز

كثيرا في تناول مسيرة الرئيس عباس وصل منها سلوكا شخصيا، حتى أن أحد أهم كتاب مصر وضع مقارنة سلوكية وأداءا بين الخالد الرئيس المؤسس ياسر عرفات، وبين الرئيس محمود عباس، حملت "كمية رسائل" عل البعض في "مقر المقاطعة" أدرك ما بها، ولما كان ما كان فيها..

ولكن الرسالة السياسية الأبرز التي تستحق القراءة، هي تلك التصريحات التي أطلقها وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، السبت 24 سبتمبر 2016، عبر إذاعة فلسطين - رسمية تحت سلطة الرئاسة - قال فيها، أن "اللجنة الرباعية العربية ستلتقي خلال إسبوع من أجل بحث كيفية التوجه الى مجلس الأمن الدولي بخصوص النشاط الاستيطاني"..

للتذكير، اللجنة الرباعية العربية التي تحدث عنها المالكي، تضم مصر والأردن، السعودية والإمارات، وهي ذات اللجنة الرباعية التي طالبت الرئيس عباس بالمضي قدما لتحقيق وحدة فتح وإنجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية، للمضي قدما نحو حل سياسي للصراع مع دولة الكيان..أي أن مفتاح الحراك السياسي بات إسمه الكودي "الوحدة والمصالحة"..

والسؤال، هل المالكي يتحدث عن ذات "الرباعية العربية"، التي تعرضت لـ"حرب سياسية إعلامية"، إنطلقت "رصاصتها الإولى" بلسان الرئيس عباس في "الفيديو الشهير بقطع ولصق وتمزيق وطرد وسحل كل من يحاول المساس بقرار مستقل"..حرب اعلامية بدأت تحت هذا المسمى.

أم أن هناك "رباعية عربية جديدة" تم تشكيلها بعد "حرب الإستقلال" أكثر وعيا وفهما وحرصا على "استقلالية القرار"، وهنا ننتظر تسمية أطرافها، كي ندرك حقا هل هناك ما هو جديد، أم أنها ذات اللجنة الرباعية التي أصدرت بيانها المطالب بالوحدة الداخلية الفلسطينية كمفتاح الضرورة السياسية، ونالت ما نالت، تهما وأوصافا، أقلها قطع اللسان والأيدي..

يبدو من سياق المشهد، ان المالكي يتحدث عن "رباعية التدخل في الشأن الفلسطيني"، وهو ما يثير كمية بلا حدود لأسئلة لا بد لها من جواب قبل المضي قدما بالحديث عن " حراك سياسي مشترك قادم"، من أجل صياغة مشروع قرار

لمجلس الأمن بخصوص الإستيطان، بعيدا عن مدى جدية الكلام وأنه ليس سوى استعراض شكلي للهروب من القرار المطلوب حقا..

كيف يمكن العمل المشترك مع مجموعة لم يمض على اتهامها بما إتهمت به من محاولة المساس بالقرار المستقل الفلسطيني، لصياغة قرار سياسي لمواجهة الكيان وسياسته الإستيطانية، دون إعادة تصويب مسار "التصادم المفتعل" مع دولة "الرباعية"، إن كان يراد حقا العمل المشترك لمواجهة الكيان..ولا نعتقد أن "الصدام" إنتهى بمجرد "مكرمة الطلب منها" لأن تعمل كما قال المالكي..

إن كانت "الجدية السياسية" في التحرك القادم لمحاصرة دولة الكيان بكل سياساتها، ليس فقط الاستيطان والتهويد، بل ما جاء في خطالب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، ومنها سحب "الاعتراف المتبادل بين المنظمة ودولة الكيان الى اعلان دولة فلسطين قبل الذهاب الى أي نشاط سياسي آخر"، فنقطة الإنطلاق تبدأ في "ترتيب البيت الفلسطيني" من كل جوانبه، دون "نزق سياسي" أو "حقد شخصي"، وجاء بيان "الرباعية الدولية" أيضا نداءا في ذلك السياق..

لمنع "الخديعة السياسية" لا يجب المضي في "حراك وهمي"، فدون "إصلاح البيت وترميمه حقا"، فكل ما يقال عن "حراك سياسي" لن يكون سوى "سرابا"، ولن يتم ترجمته الى خطوة عملية واحدة، وسيصبح "طرفة" سيتم تناولها لا أكثر..

كسبا للزمن الفلسطيني، وحفاظا على "هيبة الممثل الشرعي"، وجب العمل نحو الأساس المطلوب، وكفى مهازل "تبديد الزمن"، الذي كان سببا عمليا في نشر التهويد والاستيطان بالضفة والقدس، وجرائم حرب بلا حدود..

ترتيب البيت أولا، ودونه كذب صاف مهما كانت فخامة اللغة الخطابية..في البداية "ترتيب ووحدة"..

وليت الرئيس عباس يستغل فرصة "لقاء فتح الموسع" ليعلن أن "لسانه خانه عندما قال ما قال ضد الرباعية العربية وبيانها"، وعليه قرر الاستجابة للنداء التوحيدي، وسيعمل على "معالجة الشأن الفتحاوي" بما يعيد للحركة هيبتها التي أصيبت في مقتل، وأنه سيناقش الأشقاء في الرباعية العربية لترتيب "مؤتمر

وطني فلسطيني" لبحث آلية تنفيذ اتفاقات إنهاء الإنقسام..والكف نهائيا عن رحلات "المصاحلة السياحية".

هل يفعلها الرئيس عباس تحضيرا للمعركة الكبرى الحقيقة مع دولة الكيان، وليس "معارك وهمية"، لا طائل منها سوى خدمة مشروع عدو الشعب..الأمل ممكن وإن كان قريبا من "الصفر"!

ملاحظة وتنويه خاص: تصريحات الرئيس محمود عباس لقناة الميادين، أنه مع حق الدولة اللبنانية في جمع سلاح المخميات يمثل "طعنة سياسية كبرى" لأبناء فلسطين في مخيمات لبنان..وهدية مجانية للعنصريين الحاقدين..الرئيس عباس أخطأت وليتك تعتذر..افتراضا أنك تؤمن بأن " الاعتراف بالخطأ فضيلة".. فلا تبيح دم من تبقى من بقايا أبناء اللجوء في لبنان!

عندما تغيب"المؤسسة" يحضر الإرتباك..لقاء عباس - بيبي نموذجا!

كتب حسن عصفور/ ليس مفاجئا القول، بان "الإربتاك" حاضرا ليصبح عنوانا للمشهد الفلسطيني، وكثيرا ما يكون "سيدا" دون أن يثير "اهتماما" لمن هم في موقع المسؤولية..

يوم الاثنين، 5 سبتمبر 2016، نقلت وكالة روسية تصريحا منسوبا للسفير الفلسطيني في روسيا، يشير فيه الى أن الرئيس محمود عباس وافق على لقاء رئيس حكومة دولة الكيان، في موسكو، استجابة لرغبة الرئيس الروسي بوتين، وبعدها بقليل تم تصويب الخبر، الى أن موافقة الرئيس عباس قابلها "تمهل" من نتنياهو، وهو ما يعني أن اللقاء قد لا يتم..

وأصبح "الخبر" هو الأهم في التناول الإعلامي، خاصة وأن "المعلن" رسميا من قبل الطرف الفلسطيني، لا لقاء الا اذا، ولا لقاء سوى في عاصمة السحر والجمال والنور باريس، ولذا جاء اعلان سفير فلسطين في موسكو كـ"قنبلة صغيرة" احتلت حيزها على حساب "فضيحة الرجوب الوطنية"، وكاد الخبر

يصبح حقيقة سياسية، لولا تناثر الكلام من الجانب الإسرائيلي، انهم لا يعلمون بعد حقيقة الموقف..

ومع نهاية اليوم وعالم الصحافة أوشك على انهاء عمله، نقلت وكالة تركية عن عضو تنفيذية في منظمة التحرير ليس جزءا من "الطاقم التفاوضي" قوله، أن الرئيس عباس لم يوافق على اللقاء..

السؤال المثير حقا، لماذا لم يخرج "كبير الناطقين المفاوضين" صائب عريقات لينفي فورا تصريحات السفير الفلسطيني، وإن صمت عريقات عن "الكلام" لسبب ما، فهناك الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، الذي أكتشف أنه لم يستقل من منصبه كما نشرت مواقع إخبارية، احتجاجا على تصريحات عضو مركزية فتح الرجوب المستخفة ضد أبناء فلسطين المسيحيين، ويعلن ان ذلك ليس صحيحا، وإن كان "أبو ردينة" محتجا بصمته، فهناك وزير للخارجية أو ناطق باسمها يمكنه أن ينفي أقوال السفير..

المشهد، بذاته كان مثيرا للسخرية السياسية، وكأن هناك من يريد ان يرسل رسائل ما، أن "اللقاء العباسي النتنياهوي" لم يعد مستحيلا كما كان قيل يوما، وأن هناك بعضا ما يجب "تشطيبه" لإتمام اللقاء، وربما يحاول البعض من الطرف الرئاسي تنسيق ذلك بما لا "يضر" الجهود الفرنسية لعقد "مؤتمرها في باريس، التي باتت هي "أمل الرئيس عباس وفريقه"..

وربما عدم النفي الرسمي الرئاسي والتفاوضي رسالة الى "اللجنة الرباعية العربية"، التي تحاول "ترتيب المشهد" بما يعيد للعملية السياسية قوتها وفقا لمبادرة السلام العربية، وهو ما قد لا يتفق و"هوى البعض الفلسطيني سياسيا"..

أما ترك المسألة لنفي من شخصية خارج سياق العملية السياسية - التفاوضية فتلك بذاتها "شبهة شياسية"، بأن "وراء أكمة الصمت ما ورائها"!

هذه "الحادثة" فتحت الباب للسؤال، "هل هناك مؤسسة فلسيطنية رسمية قيادية"، هي من يقرر المسار السياسي العام، وهل حقا "اللجنة التنفيذية" هي "الإطار القيادي" الذي يتحمل مسؤولية القرار الوطني..!

ما حدث، ليس بعابر، كونه يتعلق بجوهر الموقف الوطني نحو دولة الكيان، التي يبدو أن البعض لم يعد مكترثا لأي من "محددات العلاقة معها"، لأسباب لها جوانب عدة..ويكشف أن "الإطار القيادي الوطني المسؤول" لم يعد حاضرا، وأن "الفرد ومن حوله" بات هو "سيد الحكم والقرار"!

استمرار المشهد وفقا لسلوك ما حدث يوم 5 سبمتبر، وما قبله حول "فضيحة الرجوب" ينذر بمصيبة سياسية كبرى، الاستخفاف بها يمثل خطرا حقيقا على القضية الوطنية، وآن أوان أن تدرك قوى الشعب الفلسطيني التي وضعت "محددات العلاقة مع دولة الكيان"، وفقا لقرارات المجلس المركزي أن تقف لتدافع عن قراراتها، فصمتها سيكون هو الوجه الآخر المكمل لتمرير ما باتت ملامحه تطل برأسها من "باريس مربض خيل الرئيس وفرقته راهنا"!

والمسؤولية، هنا لا تعفي حركتي حماس والجهاد مما يحدث وطنيا، وما قد يكون من "مفاجآت سياسية"، إذ أن نتائج الكارثة لن تميز عندها بين من هو رافض أو قابل، داخل منظمة التحرير أم خارجها، فـ"الوطنية الفلسطينية" كلها في خطر، وآن أوان التحرك المسؤول بعيدا "طهرانية خادعة"!

ملاحظة: هل يملك الرئيس محمود عباس، بعد افتضاح أمر البعض الجاهل قانونا وسياسية، حق الغاء الانتخابات البلدية بمرسوم..القانون الذي ارتضاه يمنعه ..القانون الخاص السائد يتيح له كل شيء..لكن هل سيمر الأمر كأنه علم وخبر..الأمر مثير!

تنويه خاص: تبرير البعض لسذاجة البعض سذاجة.. ولكن أكثر قليلا!

"قنبلة الطيراوي".. تشطر القضاء وتفتح باب "الفوضى القانونية"!

كتب حسن عصفور/ سيسجل التاريخ الفلسطيني، في جانبه القانوني، تصريح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومدير عام جهاز المخابرات السابق، بـ"البيان الذي هز عرش القضاء"، باعتباره أطلق قنبلة عنقودية لن تمر مروا

عابرا، مهما حاول أي كان العمل على "حصار آثارها" التدميرية للمؤسسة القضائية..

"قنبلة الطيراوي"، قد تكون هي الأولى منذ قيام الكيانية الأولى في فلسطين عام 1994 بقيادة الرئيس المؤسس ياسر عرفات..

أن يصدر فلسطينيا بيانا باسمه، وهو خارج جهاز المؤسسة الرسمية الحاكمة، حكومة وجهاز تنفيذي، أو مؤسسة الرئاسة، فهوعضو بالحزب الحاكم لا أكثر، بعيدا عن مهامة الداخلية، متهما رأس القضاء الفلسطيني و"محكمة العدل العليا: بالفساد، فنحن أمام "نقطة فصل" لا مساومة بها وعليها، ولايمكن أن تمر وكأنها "بيان غاضب" ينتهي بـ"جلسة عرب" في مقر المقاطعة الرئاسي..ولذا القرار الأول يجب، أن يكون وقف رئيس القضاء عن العمل حنى انتهاء بحث تلك الاتهامات الخطيرة..

أن يصدر عضو قيادة "الحزب الحاكم" بيانا اتهاميا لرئيس القضاء والمحكمة العليا بالفساد، فتلك هي "الطامة الكبرى"، بل "مصيبة كبرى"، لا تقف أمام ما اشار له الطيراوي من جانب فساد تعيين نائب له بوظيفته، القضاء والعدل العليا..

الفساد لا جانب له، لذا فما قيل في البيان، يجب أن يفتح تحقيقا واسعا لكل "أحكام القضاء" في عهد المستشار سامي صرصور، كونها باتت تحت الشبهة الكاملة، بأن تلك الأحكام صدرت في عهد متهم رأسه بـ"الفساد"، وعليه من حق كل متضرر من تلك الأحكام، ان يحمل "بيان الطيراوي" كـ"دليل براءة" حت يثبت العكس..

ولذا القرار الأول، ومن باب العدالة الانتقالية الآن، هو ان يطالب النائب العام بوقف كل قرارات القضاء الصادر في عهد صرصور، وأن يطلق سراح كل مشتبه صدر بحقه حكما، حتى يتم إعادة النظر فيما صدر بعد "تطهير القضاء" من "الفساد"..

وبالتأكيد، مهمة اعادة تشكيل القضاء وفقا لبيان الطيراوي، تتطلب تشكيل لجنة برلمانية خاصة لبحث كل ما جاء فيها أولا، ومحاسبة الصامتين عن ذلك الفساد

كل تلك الفترة، ولولا قضية إجرائية فما يخص تعيين نائب لما كشف عن ذلك الفساد المشار اليه..ولمرت مرور الكرام!

لجنة تحقيق مستقلة بكل معنى الكلمة، بعيدة عن التأثر بأطراف القضية المثارة، وهو ما يستوجب لقاءا سريعا لكل الكتل البرلمانية دون استثناء، بما فيها كتلة حماس أيضا، في ظل استمرار "خطف المجلس التشريعي" بقرار رئاسي، ردا على "خطف حماس" لقطاع غزة..

ويمكن لهذه "اللجنة البرلمانية" ان تستعين بمن تراه مناسبا من "أهل القانون"، مؤسسات وافراد، وأن تطالب فورا بـ"كف يد رئيس القضاء" عن "العمل مؤقتا" وتكليف قاض ليقوم بمهامهة الى حين، وبالتأكيد لن يكون هو القاضي المسمى نائبا بمرسوم، لأنه أيضا بات طرفا في "خصومة الفساد"، بل أنه صمت ايضا عليها الى حين إنتصر له عضو الحزب الحاكم، وهي مسألة بذاتها لا تليق به، وتفتح الباب أنه لا يستحق المنصب، كونه كان هو الأجدر بفتح الملف في رسالة الى الرئيس عباس بصفته، او الى المجلس التشريعي الغائب" بحقه القانوني..أما صمته منتظرا من عضو قيادة فتح، فتلك اشارة تمس مصداقيته القانونية، وحزبيته الكامنة..

بالتأكيد سيكون توفيق الطيراوي أحد أهم عناصر الاثبات، ولكن لا يجب أن يقتصر الإستماع له، او التحقيق معه، على "حادثة النائب فقط"، بل وجب عليها أن تفتح "ملف القضاء كاملا" غي عهد المستشار صرصور..

هل لنا ان نرى اليوم قرارا رئاسيا حول وقف صرصور وتشكيل لجنة خاصة للتحقيق فيما جاء..هل يمكن أن يصدر النائب العام قرارا بإعادة التحقيق في كل الأحكام التي صدرت في عهد صرصور ولو بشكل مؤقت، الى حين أنتهاء اللجنة الخاصة من عملها، إفتراضا أن الرئيس عباس سيقوم بتشكيلها وفق القانون ومنطق القانون..

السؤال الآن، ماذا لو تجاهل الرئيس عباس ما حدث وتركه للصراع الاعلامي بين "مؤسسات القانون والقضاء"، كل يشتق "سلاحة الفقهي" ومن ذات "القانون الاساسي وأحكامه"، ما يفتح كل أبواب اهانة القضاء والمؤسسة القانونية في "بقايا الوطن"..

عدم تشكيل لجنة فورية وإصدار قرارت خاصة، سيفتح باب "الفوضى القانونية" بكل أشكالها، ما يتح لكل ما يرى نفسه قارئا لمقال أو راي لقانوني أن يصدر حكما عبر مقال ..

فتح الباب لـ"الفوضى القانونية" هو الوجه الآخر لإغتيال بقايا الشرعية القانونية للسلطة بعد أن إهتزت جدا شرعيتها السياسية..

وختاما، كيف سيكون أثر "قنبلة الطيراوي العتقودية" على قرار محكمة العدل العليا في جلستها بعد أيام بخصوص"الانتخابات البلدية"..أي كان القرار الشك والريبة ستحيط به..فكل سيراه من جانبه "فسادا"..

"قنبلة الطيراوي" شطرت مؤسسة القضاء والقانون مهما كانت حركة "لملمة الجراح"..القانون لا يداوي بالطب العربي..

لم اتطرق الى "المحكمة الدستورية" لأنها لم تصدر بيانا رسميا بعد، رغم ما سرب عنها، ولكن السؤال الأساسي لها ولرئيسها، بأي قانون دستوري ستحكم، وفقا لتصريحات رئيسها ضد "عدم شرعية المجلس التشريعي" من اصدر القانون ذاته..

هل بدأت مرحلة الفوضى المنتظرة من اشهر لتمرير مؤامرة "الكانتونات الذاتية" في الضفة ودفع حماس لدولتها في قطاع غزة..سؤال وليس حكما من وحي الفوضي القاونية الي دقت مزاميرها "قنبلة توفيق"!

ملاحظة: حسنا فعلت حماس وجهازها الأمني بالرد الفوري والسريع على بيان تهديد غبي ضد الأمريكان بعد وضع فتحي حماد على قائمة الإرهاب..السؤال هل من اصدر البيان كان موقفا "شخصيا" أم هناك من يعبث به!

تنويه خاص: يقال أن "اوراق رياض الحسن" تم إحالتها الى "المفتي" - رفيق النتشة – بتهم "الفساد..لو قبلها النتشة اليوم يكون عليه ان يحاسب من صمت عنها الى حين أن نطق الحسن بما هو مسكوت عنه..الصامت على الفساد لو كان لزمن هو فاسد الى حين أيضا!

"كمين القرضاوي السياسي" لقيادة حماس!

كتب حسن عصفور/ عندما غادر القيادي االحمساوي اسماعيل هنية قطاع غزة نحو العاصمة القطرية، بموافقة مصرية، مستخدما "الحج كطريق التفافي"، كان الاعتقاد أنها رحلة قد تفتح بابا جديدا في العلاقة بين مصر وقيادة حركة حماس، خاصة مع الإشاعات التي تطلقها بعض "قيادات" بأنه الرئيس القادم للحركة، وهي اشاعات تدخل في سياق "الترويج الانتخابي" لغاية في نفسهم يعقوبهم..

ولكن يبدو، أن "الوهم السياسي" سريعا ما سقط، امام قيام يوسف القرضاوي ببشر صورة له تجمعه مع خالد مشعل الرئيس الراحل لحماس "والرئيس المرتقب من بعضهم " لها اسماعيل هنية، والقرضاوي هو أحد كبار عناصر الفتنة والتحريض ضد مصر حكما ودولة ورئيسا، ويمارس من موقعه القطري ومركزه السياسي كل "ألوان الحقد السياسي" على ثورة 30 يونيو، بكل منتجها العام..

الصورة بذاتها دون أي شرح كانت "فاضحة جدا" لحقيقة العلاقة "الروحية - السياسية" التي تجمع بين قيادة حماس راهنا وقادما، والتنظيم الإخواني أكثر من أن تصاب بأثر تحت ضغط المتغيرات وخروج البعض من "سلسلة الإخوان العنقودية" نحو "الوطنية الفلسطينية"..

القرضاوي، كان يعلم جيدا، بحكم باطنيته الاخوانية، ان قيادة حماس واعلامها لن تنشر تلك "الصورة الحميمية جدا"، ولن تشير الى وجود لقاء معه، فكان أن كسر كل "تقاليده" التي يغطيها بـ"هيبة صناعية" لينشر هو تلك الصورة، متخليا عن أن غيره ينشر بفرح أي لقاء أو صورة مع "الشيخ يوسف"..

القرضاوي، لم ينشر صورة اللقاء باحثا عن "شهرة إعلامية"، فالحق أنه أكثر شهرة من طرفي الصورة، لكنه، وربما بنصيحة مخابرات قطر، أراد ارسال رسالة سياسية بأن حركة حماس لن تخرج من "عباءة الإخوان"، وستبقى "مخلصة وفية تابعة" للمرشد الإخواني المصري، وعليه فإن "المصلحة الإخوانية" في مسار حماس القادم ستبقى هي "سيد الموقف"..

رسالة قرضاوية قطرية إخوانية، قبل مؤتمر حماس القادم، أن لا تغييرا جوهريا سيحدث فيما يتصل بالعقيدة الإخوانية للحركة الحمساوية، وأن فلسطين أداة لتعزيز حضور الجماعة، وأنها ستبقى "الأداة" الأنشط لتعويض المصائب والكوارث التي اصابت الجماعة في كل مكان، وخاصة في مصر وتركيا قادمة، وتساقط "عناقيد اخوانية" من ركب الجماعة، كما حدث في تونس واليمن..

يبدو أن قيادة حماس لم تدرك بعد، أن المتغيرات الإقليمية تفوق كثيرا مشهدها الإعلامي، وأن رسم مستقبلها وفقا للمشهد الفلسطيني القائم، في ظل وهن مؤسسة السلطة، رئاسة وحكومة وأجهزة، وما ترسله دولة الكيان، عن إمكانية التعايش معها وفق "مساومة خاصة"، سيكون هو "الطامة الكبرى" التي سترسلها الى مصير أكثر ظلامية من مصير "الجماعة الأم"..

عندما بدأ الحديث عن مؤتمر قادم لحماس خلال اشهر قادمة، وبدأت تسريبات اعلامية عن "وجود وثيقة سياسية - فكرية تتضمن مراجعة شاملة" للمسار منذ الاعلان الرسمي عام 1988، ضمن رغبة أطراف متعددة لتعزيزها كـ"بديل محتمل" لمنظمة التحرير الفلسطينية تمهيدا لمؤتمر مدريد، بدأ البعض يذهب الى الرغبة القصوى في انتقال الحركة من رحلة "الأخونة العامة" الى مرحلة جديدة نحو "الوطنية الفلسطينية الخالصة"، باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد لكي يصبح لها فرصة حقيقية لتكون "وريث سياسي" لقيادة فتح المصابة بوهن كبير في ظل "العهد العباسي"..

ولكن يبدو أن حماس أكدت المؤكد، ما كل ما يتمناه المرء يدركه، وقطع "القرضاوي قول كل خطيب"، معلنا أن ما تنتظرون ليس سوى "أحلام يقظة"..

وعل بيان حماس المفاجئ، والنادر أيضا، ضد المفكر الاسلاموي ، وأحد أبرز شخصيات الحركة الإخوانية في فلسطين حضورا فكريا وسياسيا، د.أحمد يوسف، ليس سوى بعضا من "رسائل التأكيد"، أن من يبحث "تغييرا جوهريا" في مسار حماس الفكري والسياسي لا مكان له في صفوفها..

ومع أن د.يوسف قال سابقا كلاما ورأيا أكثر قساوة على مسار حماس مما قاله في الأيام الأخيره، حول "إمكانية حدوث تغيير" في المؤتمر القادم ضمن مراجعة

شاملة، لكنه بما قاله أشعل "فتيلا" لا يراد له من القيادة الإخوانية والتأثير القطري أن يصبح جزءا من جدل ونقاش..

الرسالة الأن واضحة، من يأمل بتغيير حماس فكرا وهي في دولة قطر عليه أن ينتظر كثيرا..تلك هي الرسالة الواضحة جدا أرسلها القرضاوي عبر صورته، وأرسلتها قيادة حماس عبر بيانها ضد د.أحمد يوسف..

فلسطين تحتاج "هبة فكر وسياسة" في مشهدها، كما هبة فعل ضد المحتل وأعوانه..القدرة موجودة ..القرار مرتعش..لكنه قادم لا محالة، فشعب الزعيم المؤسس للكيانية المعاصرة لن يتنازل عن كرامته الوطنية ومشروعه الاستقلالي التحرري مهما كانت الصعوبات والتآمرات والصبيانيات السياسية..والقادم أفضل حتما!

ملاحظة: الرئيس عباس ووزيره الأول في جولة خارجية، السؤال من هو مرجعية السلطة التنفيذية في غيابهما..طبعا مع الاحترام كله لوسائل التواصل الاجتماعي، واتسا وفايبرا وسكايبا وأخواتهم..الاستخفاف بات بلا حدود!

تنويه خاص: لا تزال تبعات "قنبلة الطيراوي" ضد مجلس القضاء تفعل فعلها..نطق القضاء وصمتت السلطة التنفيذية وكأن ما حدث كان في دولة مجاورة" شقيقة أو "صديقة البعض"..في أكتر من هيك "إستبهبال سياسي" !

لماذا تتجاهل فتح فصائل المنظمة والجهاد..!

كتب حسن عصفور/ أحد السمات العبقرية للزعيم الخالد الرئيس المؤسس ياسر عرفات، قدرته الفائقة جدا على إدراك قيمة "الوحدة الوطنية" بشموليتها، سواء داخل منظمة التحرير أو حولها، من فصائل شاركت في العمل الوطني بعد قيام منظمة التحرير وإنطلاقة الثورة المعاصرة بقيادة حركة فتح، وكان مع الخلية القيادية لفتح، يعلم يقينا الأهمية الثورية لتلك الوحدة كونها "الجدار الواقي" ضد اي مؤامرة خارجية..

ومع أن المسار لم يكن "ورديا" كما قد يظن البعض، فقد مر بفترات "عصيبة جدا"، وشهد "إنقسامات وتشققات" أصابت "جدار الوحدة" بسبب إختلاف رؤى في محطات مفصلية، أو سلوك سياسي لم يكن متوافقا عليه، وبعضها جاء بسبب "حسابات فصائلية" مع دول عربية أو إقليمية بغطاء "الإختلاف السياسي"..

لكن المثابرة العرفاتية الفريدة سياسيا، ما كانت تتجه لإدارة الظهر مع من إختلف وذهب بعيدا في خلافه، لم يتصرف الخالد المؤسس ومعه قادة فتح، وكأن الأمر بلا قيمة أو أثر، بل كان يحفر في صخر المشهد بحثا عن سبل لكسر حائط الصد الذي نشأ فجأة..

ولعل الحظة التي تعانق فيها الخالد مع القائد الوطني الكبير الراحل جورج حبش والقائد الوطني الكبير نايف حواتمة وممثلي القوى المختلفة في عناق بعد إقرار "وثيقة الاستقلال واعلان الدولة عام 1988" في المجلس الوطني بالجزائر، تبقى لحظة مكثفة لقيمة الوحدة والتوحد بعد إختلاف وصل الى مرحلة "التخوين"، لكن فلسطين دوما كانت هي الأقوى حضورا، وتجسدت لحظة "الإنصهار الوطني" عندما هتف الجيمع بشعار فتح دون أدنى حساسية، "ثورة ثورة حتى النصر" انطلقت حناجر الحضور من كل ألوان الطيف السياسي بصوت قاهر للإنهزامية هاتفين شعار فتح الناصع روحا ثورية..

كان الخالد المؤسس يحسب حسابا لكل فصيل وطني، بعيدا عن العدد والعدة، لأنه يؤمن بيقين الوطني الفلسطيني، ان كل من إنطلق للعمل الفلسطيني يستحق أن يكون، وغير ذلك سيكون عرضة للإختراق، حسابات تخرج بعيدا عن "غرور الفصيل الأول حضورا وقدرة وعددا وعتادا"، لم يقف عن ما لفتح بل كان يبحث لما لمنظمة التحرير، دون أن يتجاهل أن قوة فتح هي قوة لمنظمة التحرير وعكسها الصواب المطلق..

وبعد العودة الى أرض الوطن، ورغم الاختلاف السياسي على إتفاق أوسلو، إلا أن الخالد المؤسس لم يدر الظهر لقوى المنظمة، وحركتي حماس والجهاد، فسارع لفتح سبل تعزيز التواصل ليس فقط لحماية "التمثيل الوطني المتجسد في منظمة التحرير"، بل لحماية "الكيانية الوطنية الوليدة وتطويرها أمام المشروع المعادي" بمختلف المسميات..

كان حريصا الى الحد المستفز أحيانا لبعض من لا يملكون رؤية الزعيم نحو سلوكه مع قوى وشخصيات تنال منه، وتشكك بوطنيته، لم يدر الظهر لها بل واجهها بهجوم الفعل الايجابي، من موقع القدرة المطلقة التي ترى بأن "فلسطين فوق الجميع" حقا وليس "الذات أولا"..

وبعد رحيل الزعيم المؤسس بدأت تتآكل رويدا رويدا تلك "الروح الجمعية" في العمل الوطني، تتجه أحيانا للبعض منها، او لجزئية فيها، وغالبا يتم التصرف والعمل وكأنها غير موجودة..

والمتابع لمسار المشهد السياسي، سيلاحظ أن تركيز حركة فتح في "العهد العباسي" على العلاقة الوطنية الداخلية أضعف كثيرا مما كان زمن الزعيم الخالد، ليس كما بل ونوعا، واستحوذت العلاقة مع حركة حماس، جوهر التفكير والتواصل، على حساب الكل الوطني، تحت أغلفة متعددة..

وفي السنوات الأخيرة، يمكن رصد أن قيادة فتح لم تعد تلتقي بشكل دوري أو منتظم مع أي من فصائل منظمة التحرير أو الجهاد الاسلامي، فيما تبحث سبل ابقاء "الخط الساخن" او "رحلات السياحة التصالحية" مع حركة حماس..ما يعكس تغييرا جوهريا في مفهوم ومضون العلاقات الوطنية بين زمنين إختلفا، بل وربما إفترقا كثيرا في عناصر البناء الوطني الداخلي..

الإهمال الفتحاوي للعلاقة الوطنية لحساب البحث عن علاقة مع حماس، يمثل رؤية قاصرة وخطيرة في آن، لقيمة الوحدة الوطنية الشاملة، وأن جوهر الحماية ليس في الغرور الشكلي الذي يعتقده البعض، أو الاستخفاف بعناصر الوحدة تحت وهم الإعتقاد أنها "فصائل تحت الطلب"، فيما تلهث قيادة فتح للتواصل مع حركة حماس، والتي باتت تتلاعب بتلك المسألة بطريقة مثيرة، جسدتها الأسابيع الأخيرة..

فالرئيس عباس بصفته كرئيس لفتح، وردا على بيان "الرباعية العربية"، أعلن ان أمير "البلاد القطرية" وجه دعوة لإستكمال الحوار مع حماس، لتخرج حماس وللمرة الأولى لتكذب الرئيس عباس وتعلن أن لا لقاء ولا يحزنون، بل أنها تجاوزت التكذيب لترفع في وجه الرئيس عباس وفتح ورقة "الحوار الشامل" بدلا من "الحوار الثنائي"..وكأنها "صفعة مركبة" التكوين!

وحاولت قيادات فتحاوية نصرة رئيسها فكان الرد الحمساوي أكثر قساوة، والأغرب ان فتح تصر على "الحوار الثنائي" فيما حماس إنقلبت لتبدو الأحرص على "الكل الوطني"، وهي رسالة سياسية جديدة بل والمرة الأولى التي تستخدمها حماس..

فقدت حركة فتح، ما كان لها من قوة علاقة وطنية مع فصائل منظمة التحرير وتواصل مع حركة الجهاد الاسلامي، خسارة ليست رقمية انتخابية، بل خسارة سياسية كبيرة وتغيير في ميزان الفعل الوطني العام..

فتح باتت "وحيدة"، فيما حماس تزحف نحو فك وحدتها بشراء "سلاح فتح القديم" الوحدة الداخلية..ومع أنها لم تنجح بعد لكنها بدأت تحاول، وتزحف رغم كل الصعوبات بحكم ارتباطها الإخواني ومخاطره على المصلحة الوطنية..

هل تستطيع قيادة فتح، وهي تبحث عن "ذاتها" في لقاءات متعددة الأسماء، إستعادة ما فقدته سلاحا هاما، ام يبقى "الغرور سيد الموقف" ويا "وحدة ما يهزك ريح"..تلك هي المعضلة المنتظرة "ردا" ولكل رد جواب وفعل وحراك!

ملاحظة: احتلت انباء احتمال مشاركة الرئيس عباس في جنازة الرئيس الإسرائيلي السابق بيريز مساحة واسعة من النشاط الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي..يا ريت مكتب الرئيس يقرأ ما كتب فيها رغم قساوته!

تنويه خاص: فتحت الجماعة الإخوانية نيران حقدها على الخالد جمال عبد الناصر في ذكرى رحيله..كشفت حقدها ونذالتها نحو الزعيم..الغريب أن ذات الجماعة تبكي دما على فقدانها السادات..في أحلى من هيك "وطنية إخوانية"..يا سفالة المشهد!

لماذا تجاهل "اعلام الرئيس عباس" تقرير بان كي مون!

كتب حسن عصفور/ بات من الضروري حقا تعريف وسائل الاعلام الرسمية في "بقايا الوطن"، هل فعلا هي وسائل اعلام رسمية فلسطينية، أم وسائل اعلام خاصة لمؤسسة الرئاسة "وحلقتها الخاصة"..

السؤال بات ملحا جدا، منذ زمن حيث باتت تلك الوسائل تبتعد عن تغطية المواقف السياسية العامة، ما لم تؤشر عليها مؤسسة الرئاسة - ضابط خاص للنشر والتوزيع - ، بتعبير يسمح بالنشر، وهذا لا يتعلق بجانب واحد فقط، بل بمختلف ما له صلة بالخبر السياسي العام، وأحيانا غير السياسي ايضا..

ودون التوقف أمام زج الوسائل الرسمية في معارك خاصة، لا تليق بالمسمى الوطني، فإن الجوهري هو ما له صلة بالشأن العام، واستباقا لمناقشة الجوهري في السؤال، نشير الى خبرين يحملان "دلالة سياسية"، أولهما بيان وزير العدل في حكومة الرئيس عباس "المنتقاة" فردا فردا، حول ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا، بيان نشر على صفحة وزارة العدل، لكنه لم يجد له مكانا في الاعلام الرسمي، وخاصة وكالة "وفا" الا قبل منتصف ليل الجمعة، وكأن البيان به ما ليس على "هوى الرئاسة" لغة وموقفا..

وفي ذات يوم الجمعة، 16 سبتمبر2016، اصدرت نقابة الصحفيين الفلسطينيين، بيانا رافضا لانتهاكات قوات الأمن ضد مسيرة تضامن مع الأسرى، والمساس بعدد من أعضاء النقابة، وجاء البيان بلغة فريدة، لا تجدها الا في هكذا بيان "أدبا جما" في المخاطبة، لكنه رفض الاعتداءات وأعلن توجه النقابة ببلاغ الى النائب العام..ومع أن النقيب وغالبية مجلس النقابة من تنظيم الرئيس السياسي (فتح)، لكن وسائل اعلام الرئيس الرسمية تجاهلت كليا نشر البيان، الا بعد مضي ساعات طويلة على نشره، علما بأنها ملزمة وفقا لقانون النقابة بنشره، وعدمه يضع مسؤولي تلك المؤسسات أمام المساءلة القانونية بصفتهم أعضاء في النقابة..

لكن "الفضيحة الكبرى" كشفها ذلك التجاهل غير المبرر واللامسبوق لتقرير أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، أمام جلسة لمجلس الأمن مساء الخميس 15 سبتمبر (ايلول) 2016، كانت مخصصة تقريبا لقضية فلسطين، وعلها من

المرات القليلة للأمين العام، القول بتلك اللغة السياسية وضوحا، ضد الاستيطان والنشاط الاستيطاني، ورفض بلا "ارتعاشه التقليدي" تصريحات رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، حول "التطهير العرقي"، وحمل دولة الكيان وحكومتها المسؤولية الأساس في عدم الوصول لـ"حل الدولتين وإنهاء الاحتلال"..

وتحدث عن حصار قطاع غزة، واصفا إياه بـ"القنبلة الموقوتة" التي قد تنفجر في أي لحظة..

تقرير كان يستحق نشرا كاملا، لأهميته السياسية، خاصة في ظل المعركة المفتوحة مع دولة الاحتلال جرائم واستيطان وحصار، واستخفاف بقرارات الشرعية الدولية..

ولكن يبدو، أن صاحب القرار في المقاطعة (مقر الرئاسة في رام اللة)، رأي ما لم يراه غالبية أبناء شعب فلسطين، وتجاهل أن عدم نشره في وسائل اعلامه الخاصة، لا يقلل من قيمة التقرير، ولن يلغي معرفة العالم والعرب وأهل البلاد الأصليين والمستوردين بنصه حرفيا، فالعالم بات مفتوحا جدا، ولا يقف عند "وسيلة" باتت تسميتها مثار نقاش..

وبعد التدقيق في التقرير بحثا عن الأسباب التي قد تكون سببا لمنع نشره، وجدنا أن الأمين العام، إرتكب "جريمة كبرى"، بأنه اشار الى جهود "الرباعية العربية" حول المصالحة الفلسطينية بايجابية، رغم أنه لم يحدد عن أي مصالحة يتحدث، لكن اشارته للرباعية العربية بذاتها يبدو أنها كانت جريمة وجب عقابه عليها، لأنه لم يستمع لخطاب الرئيس عباس بأنه قطع أطراف وأيادي وألسنة كل ما تحدث عن ذلك "البيان المشؤوم"، وكأنه "بلفور عربي" مستحدث، وأن الرئيس عباس استبدل "الرباعية العربية" بـ"الكونية القطرية" قطارا ومربضا لـ"المصالحة الفلسطينية"، هي ولا غيرها!..

أيعقل ان تصل حالة "الهوس السياسي" من جهود دول عربية لترميم "البيت الوطني الخاص والعام"، الى تلك االحالة التي يرفض بها نشر تقرير لصالح فلسطين هو الأهم لأمين عام الأمم المتحدة، فقط لجملة عابرة لم تأت على هوى الرئيس وفرقته..

الم يجدر بـ"ضابط النشر والاعلام" في الرئاسة الفلسطينية حذف تلك العبارة كليا، كما حدث سابقا مع خطاب الرئيس عباس أمام ذوي الإحتياجات الخاصة المهدد قطعا وقصا وتلزيقا، ثم اكتشف القائل أن المنشور ليس كما قال، فأمر بإذاعة "مقطع القص والتقطيع" منفردا في تلفزيون الرئيس..

من حق الرئيس ان يكون له اعلامه الخاص، لكن ليحمل مسمى غير المسمى الوطني العام..ومن حقه أن لا ينشر ما لا يهوى من الأخبار والتقارير، لكنه لا يملك اي حق بعدم نشر تقرير أمين عام الأمم المتحدة حول فلسطين وادانة الاحتلال وحصار قطاع غزة..فهذا ملك للشعب وليس "ملكية خاصة" كما غيره..

غياب المؤسسة الرقابية والمحاسبة هو من أحال مؤسسات "بقايا الوطن" الى "مؤسسات قطاع خاص"..ليت كتل المجلس التشريعي تتذكر أنها لا تزال منتخبة باسم الشعب!

ولكن هل حقا ذلك يأتي ايضا في سياق الدفاع عن "القرار الوطني المستقل"!

ملاحظة: تسريبات بريد وزير خارجية أمريكا باول حول امتلاك دولة الكيان 200 رأس نووي يفترض انها نقطة تحول جوهرية لمطاردتها كدولة خارج القانون..طبعا المفترض يتطلب أداة مفترضة لذلك..بس من وين!

تنويه خاص: د.حنا ناصر وصل الى مقر "قيادة حماس" بجوار قاعدة السيلية بالدوحة..معقول يقدر يقنعها بأن تلغي قرارات "محاكمها" ضد قوائم فتح..وهل ترسل حماس "رسالة حب" الى الرئيس عباس بعد رسالته حول دعوة الأمير تميم..طيب ما تنسوا "القدس " عهيك!

"ليبرمان" يبدأ التنفيذ لمؤامرته..وغيره "يستجدي" لقاءا!

كتب حسن عصفور/ في أقل من 48 ساعة، اعلن وزير جيش دولة الكيان أفيغدور ليبرمان، عن "مسلسل تسهيلات واسعة" في "الضفة والقطاع"، هي الأولى منذ الحرب العدوانية الإسرائيلية الأمريكية على السلطة الوطنية ورئيسها

الخالد ياسر عرفات، بعد قمة كمبد ديفيد عام 2000، تلك الحرب التي رسمت مسارا سياسيا جديدا للخلاص من ابو عمار والتحضير لـ"قيادة بديلة متفق عليها"..

"تسهلات ليبرمان" الواسعة" طالت قطاع غزة، وهو ما لم يتم شموله في اي "تسهيلات اسرائيلية سابقة"، ولأن دولة الكيان تسارع الخط نحو تنفيذ "مخطط العصى والجزرة" الذي يفتح الباب لتعزيز المشروع التهويدي والفصل السياسي، قررت إعلان خطواتها "التسهيلية"، وهي:

أ - الضفة الغربية:

1. إصدار 100 ألف تصريح زيارة عائلة لسكان فلسطينيين في الضفة الغربية يرغبون بزيارة أقاربهم داخل الخط الأخضر "اسرائيل".

2. إصدار تصاريح للصلاة للرجال من الفئة العمرية من 45 عاماً وما فوق، والنساء من 30 عاماً تغطي فترة أيام العيد.

3. تصاريح للسفر للخارج عبر مطار تل أبيب .

4. تصاريح زيارة من الخارج إلى الضفة المحتلة، "تصاريح زيارة أقارب من الخارج".

ب - قطاع غزة:

1. تصاريح صلاة في المسجد الأقصى للرجال من قطاع غزة ممن هم فوق سن 60 عاما.

2. تنسيق سفر المواطنين في قطاع غزة للراغبين بزيارة ذويهم في الخارج عبر جسر اللنبي.

3. زيادة ساعات عمل المعابر التجارية في الضفة المحتلة حتى الساعة السابعة مساء.

4 - قرار بنيامين نتنياهو مد قطاع غزة بالكهرباء والمياه والغاز، ومد أنبوب يوصل الغاز الطبيعي إلى القطاع.

5 - السماح لمستوردي السيارات في قطاع غزة إدخال السيارات المستوردة عبر معبر بيت حانون " ايرز"، وليس معبر كرم أبو سالم كما كان الأمر متبع بعد اتفاق أوسلو.

المفارقة السياسية الكبرى، هي أن تلك "التسهيلات" التي أعلنتها حكومة نتنياهو، تأتي في ظل تجاهل كلي للسلطة الوطنية، رئاسة وحكومة، وكأنها رسالة سياسية مبكرة أن هذه المؤسسات لم تعد بذي صلة بالوضع السياسي القائم في الضفة والقطاع..

رسالة غاية في الخطورة، قابلها سلوك أكثر خطورة وغرابة عندما أعلن الرئيس محمود عباس انه وافق على اللقاء مع نتنياهو، والأخير طلب التأجيل، بعدما حاول عضو تنفيذية ان يظهر بمظهر "المنقذ" لما ذكر عن قبول الرئيس عباس اللقاء، ليعلن أنه ذلك ليس صحيحا ونيلا من "الموقف الصلب للرئيس"، فكانت الصدمة له وللشعب الفلسطيني..

استخفاف حكومة نتنياهو بالرئاسة وحكومتها في الضفة الغربية، وتقديمها ما لم تقدمه من "تسهيلات" تنال من "شرعية التمثيل الوطني"، وتعلن البدء الفعلي لتنفيذ "مؤامرة دولة الكيان" عبر خطة وزير جيش الاحتلال، كانت تستدعي قطع الرئيس عباس لجولته الخارجية والعودة فورا الى مقره في رام الله، ويطلب عقد لقاء وطني سريع وطارئ، لبحث "المؤامرة الحقيقية"، التي تطل برأسها على الشعب وتهدد المشروع الوطني..وليس "مؤامرة وهمية تلفزيونية"!

فما أعلنته دولة الكيان تحت مسمى "تسهيلات" ليس سوى بعضا من مشروع، خاصة أنها اتجهت لقطاع غزة عبر خطوات أوقفتها منذ العام 2000، وفي تجاهل كلي لسلطة الرئيس عباس وحكومته، وكأنها بغير ذي صلة، وهي الرسالة التي تمثل اعلانا صريحا، ان دولة الكيان لم تعد ترى أن السلطة مسؤولة عن قطاع غزة..

رسالة تشكل تهديدا علنيا للمشروع الوطني، والرئيس عباس في جولة خارجية، ينتظر أن يوافق نتنياهو على لقائه يوم الثامن من سبتمبر في موسكو، وفقا لما أعلنه بصوته.. لقاء تحت تنفيذ مشروع يهز مشروعية السلطة الوطنية، وكأن "الشروط التي حددتها الأطر الرسمية ذهبت مع الريح"..

أي مفارقة تلك التي يشهدها "المسرح الفلسطيني"، حيث يفتح الرئيس عباس النار يمينا وشمالا ويهدد بقطع الأيدي والأطراف، في حين انه يغمض العين ويغلق الأذن عن تمرير أخطر مشروع تهويدي تقسيمي ينال من المشروع الوطني، منذ حرب عام 2000 والتحضير لإنهاء مرحلة ياسر عرفات..بل ويستجدي لقاءا مع من بدأ تنفيذ المؤامرة، لكنه لم يجد سوى صدا وردا واستخفافا!

مفارقة تستحق التفكير بعيدا عن "العاطفة الخادعة"..مشروعنا الوطني الى أين..سؤال له نقاش لاحق!

ملاحظة: يبدو ان بعض أجهزة سلطة الرئيس عباس وحكومته اصابها "إرتعاش خاص" مما يصلها عما قد يكون هزمية كبيرة في مدن كبرى..بدأت لعبة الترهيب متعدد الرؤوس..تسريب قطع مساعدات الدول المانحة لو فاز أي ممثل لحماس نموذجا!

تنويه خاص: الحملة الوطنية للدفاع عن الوطني الفلسطيني من الديانة المسيحية، كانت "درسا خاصا" للمستهترين..الرئاسة وحركة فتح أصابها الصم والبكم..ولكن الشعب نطق، فتراجع الرجوب اعتذارا وتصويبا!

"مشعل" وتصريحات استخفافية لا تليق بـ"راحل"!

كتب حسن عصفور/ بشكل مباغت، وبلا أي مناسبة سياسية أو اجتماعية، أطلق رئيس حركة حماس، الذي سيغادر منصبه قريبا، تصريحات مثلت مشهدا ساخرا، بل قمة السخرية، عندما اعتبر أن هناك "أيادي نعمة وتدخلات خارجية" أعاقت المصالحة بين حركتي فتح وحماس، تصريحات جاءت لصحيفة قطرية، يوم الثلاثاء 13 سبتمبر 2016..

ومن مستقره الدائم، أطلق مشعل تلك التصريحات، في محاولة لإستغلال تصريحات الرئيس محمود عباس "الغاضبة جدا" ضد دول عربية بعينها، بعد نشر خطة "الرباعية العربية" بخصوص المصالحتين، فتح وحماس، نحو المضي

قدما لكسر حالة الاسترخاء السياسي بخصوص القضية الفلسطينية، باعتبارهما "حجر الزاوية" لأي تحرك جاد نحو فرض حل سياسي للقضية الفلسطينية..

ربما اعتقد مشعل، انها فرصة مناسبة، لرمي حجر المصيبة الوطنية، التي سببتها حركتي حماس، وفتح باستمرار الانقسام، وفشل بلا حدود للاتفاق على أي قضية لها علاقة بفلسطين، سلوكا ومنهجا ومواقف..

لعل خالد مشعل، يرى أن "تصريحات عباس الغاضبة"، مثلت فرصة للهروب من الإستحقاق الوطني، بأن يرمي بكل ما أنتجه "إنقلاب حماس" وخطفها قطاع غزة، على "عامل مجهول"، أسماه بـ"ايادي ناعمة" و"تدخلات خارجية"، وهي تصريحات لا تمثل سوى تكريس لما وصل اليه هؤلاء الساسة من التعالي والخفة السياسية في التعامل مع الشعب الفلسطيني..هروبا من "الاستحقاق المعلوم نحو مسبب مجهول"..!

كان يتوقع أن يمتلك خالد مشعل "جرأة قائد انتهت ولايته"، ويتطلع الى مرحلة مختلفة في مسيرته السياسية، بأن يبدأ بصفحة جديدة في العلاقة مع شعب فلسطين، ويصارحه بأن سنوات الانقلاب كانت هي سنوات الكارثة، لم تنتج الا ويلات ومصائب بكل أشكالها، تدميرا وتقسيما وفصلا وطنيا وسياسيا، وربح شبه صاف لدولة الكيان، أدت لأن يتجرأ وزير حربها لاعلان مشروع صهيوني جديد لتمرير مؤامرة "كانتوت الضفة" وتشجيع خلق "دولة غزة"..

كان مفروضا، أن يخرج مشعل معلنا بيانا وطنيا، يردم فيه والى الأبد، كل المخاوف التي تتكاثر بشكل غير مسبوق، من أن حركة حماس باتت جزء من مشروع يتم تجهيزة لتنفيذ تلك المؤامرة، عبر أدوات متعددة مختلفة المشارب..ولعل المحكمة الفلسطينية أحسنت فعلا بوقف اجراء انتخابات كانت هي أداة تنفيذية لتمرير ذلك المشروع..

ولو تعاملنا مع تصريحات مشعل بوجه آخر، سنقول له، نعم هناك "ايادي غير نظيفة" و"تدخلات وقحة متآمرة" ، بدأت مع وضع نهاية للعصر العرفاتي، وتدمير مرحلة التأسيس الكياني الأول، ضمن مشروع بديل تم صياغته لكسر وحدة "الكيانية الفلسطينية الوليدة"، كمقدمة لشطب إمكانية تطورها لدولة وطنية في الضفة والقطاع، تكون دولة لكل الفلسطينيين وتعيد وضع فلسطين على

الخريطة الجغرافية، بعد شطبها رسميا وعمليا، كما حاولوا شطب هوية الشعب، قبل أن تنطلق الثورة الفلسطينية المعاصرة بقيادة فتح والزعيم المؤسس ياسر عرفات..

نعم، هناك ايادي قذرة وتدخلات مشبوهة كان لها القرار في رسم مسار جديد لفرض خريطة سياسية جديدة على الشعب بعد أن قامت دولة الكيان بضرب عناصر القوة الفلسطينية الوليدة في الضفة والقطاع، ومهدت الطريق لبروز حركة حماس لتصبح "البديل السياسي المتفق عليه"، وجاءت بها عبر انتخابات "ديمقراطية"، ساهمت "أيادي قذرة" في تنفيذها لتخطف حماس "الشرعية المحلية" كمقدمة لخطف "الشرعية العامة"..

كان الانتظار أن يعلن مشعل اعترافا بتلك الخطايا الكبرى التي شاركت بها حماس، ويعتبرها مشاركة بجهالة سياسية، وآن وقت قبرها..وأن حركة حماس على باب مرحلة جديدة نحو "فلسطنة مشروعها العام"، بلا "أخونة ولا اسلام سياسي"..من الإسم الى المشروع والهدف!

كان الانتظار أن يتماهى مشعل مع مسار المراجعات التي تضرب جزءا هاما من اتباع "الاسلام السياسي"، سواء كانوا صادقين أم مجبرين، كما حدث في تونس وتركيا على الطريق..فحتما فلسطين أكثر حاجة لتلك المراجعات..

لكن "تصريحات مشعل" كشفت كم أن "الغطرسة السياسية" و"الاستهبال المتواصل" لا زال سيد القرار عند "خاطفي المشروع الوطني الى مجهول سياسي" بشعارات تسقط عند كل اختبار حقيقي..

الأمل ان تكون تصريحات مشعل بحثا عن "مستقر جديد" او "مهمة جديدة" بعيدا عن فلسطين، وان لا تكون جزءا من مشروع سياسي جديد لمؤتمر حماس القادم، الذي نأمل أن يكون خلافا لها، ليكون خطوة نحو "فلسطنتها" قلبا وقالبا، اسما ومشروعا، وأن تقلع كليا عن سياسيات لم تجلب لها سوى حصار فحصار رغم كل المظاهر الخادعة، وجلبت لفلسطين "مجموعة كوارث"..فهل تفعلها حماس وتأني لفلسطين، أم يكون "الخطاب المشعلي هوسيد القرار" كذرائع هروبية نحو مزيد من المصائب الوطنية الكبرى في ظل معادلة المكان والتمويل، بديلا للوطنية الفلسطينية!

ملاحظة: هل صمت بعض قيادات فتح الذين أحدثوا "فتنة مجانية" داخل بقايا الوطن ومحيطه العربي، هو صمت عطلة عيد، ام استدراك بأن ضجيجهم لم ينتج قمحا بل شعيرا مصابا بمرض فطري!

تنويه خاص: تصريحات وزير خارجية السلطة رياض المالكي بأن الرئيس عباس "جاهز" للقاء نتنياهو بلا قيد أو شرط، لو صحت فهي وحدها تعري "مكذبة القرار المستقل"..لكن لننتظر ونرى وبعدها لذلك اللقاء مقاله!

مطلوب اعتذار علني من قيادة فتح ورئيسها عن الإساءة للإخوة المسيحيين!

كتب حسن عصفور/ لست معنيا بالكتابة عن "الشأن الداخلي" الفتحاوي، وخاصة فيما يقال عنه "مصالحة" و"لم شمل" بما يعيد لفتح دورها ومكانتها، التي أصيبت بوهن لم يعد مخفيا، وهذا ليس مساسا بدورها التاريخي، كرافعة للثورة الفلسطينية، بل كانت هي الأكثر حرصا على هوية الثورة..لكن المشهد الراهن أكثر من "ضبابي"، ولكل "حسبته" منها!

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح"نائب أمين السر" جبريل الرجوب، تحدث لقناة فضائية مصرية خاصة، أعادها أيضا تلفزيون فلسطين، ثم نشرتها الوكالة الرسمية "وفا"، ما يعني أن هناك تبني كامل لكل ما جاء في تلك المقابلة، من أقوال وكلام وتحديد موقف..كلاما لا يمكن أن يتم القفز عنه، لما يمثل "تجاوزا" لكل مبادئ الوطنية الفلسطينية..

ولن أقف كثيرا عند ما قاله عن الوضع العربي، والاستخفاف غير المسبوق بالدول العربية، مستثنيا مصر، لأسباب معلومة جدا، وكال لها المديح اللغوي"، وللعربية السعودية، والتي قال أنها مع مصر تقدمت بمبادرة "سياسية" حول القضية الفلسطينية، بالتأكيد ليست هي "المبادرة العربية" لأنها "مبادرة عربية" صدرت من قمة عربية في بيروت عام 2002 خلال حصار الخالد ياسر عرفات.

ولم يعلن الرجوب، متى وكيف وأين تلك المبادرة، ما لم تكن "مبادرة خاصة" حملها اللواء السعودي أنور عشقي" الذي جاء الى فلسطين، بترتيب من الرجوب ومن موازنة السلطة التي تشتكي "هزالا"، وعقد لقاءات لأول مرة رسمية مع قادة دولة الكيان، وفي تحدي للإجماع العربي والدولي بمقر الخارجية الاسرائيلية بالقدس المحتلة، في مؤشر الى ان السلطة وبعض قيادات فتح تبحث عن "آلية خاصة" لإيداد قنوات اتصال بين بعض العرب ودولة الكيان..

تصريحات المسؤول الفتحاوي حملت كثيرا من حالة توتير علاقات مع كل العرب، عدا مصر والسعودية، ما يفتح أسئلة لا تنتهي لما يحدث ذلك، في ظل "حرب نتنياهو" على فلسطين الهوية والقضية والأهداف، وخطة ليبرمان التي بدأ الاعداد لها لـ"خلق بديل مواز" للممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكأن هناك من يبحث إقامة "جدار عازل" بين غالبية الدول العربية، لـ"غاية في نفس من يبحث لتقديم أوراق إعتماد لمستقبل بات محل صراع"..

لكن المفاجأة الكبرى، هو ما أشار له الرجوب بخصوص أبناء فلسطين من "الديانة المسيحية"، عندما قال في المقابلة ("حتى جماعة ميري كريسمس" في بلادنا انتخبوا حماس وراحوا معهم)..

هذا النص الطائفي المتخلف الى أبعد حدود التخلف، لا يقوله سوى منتجات "الفئات التكفيرية"، من الجماعات الاسلامية، حتى الاخوان المسلمين بكل "ما عليهم" من نزعة طائفية، لم تصل الى هذا "الإنحدار" - العلني - من التعامل مع جزء رئيسي مكون للوطنية الفلسطينية، وأنجبت الثورة قادة وعظماء كتبوا بأحرف ساطعة بالقلم والدم تاريخيا لفلسطين، كمال ناصر، فؤاد نصار، أميل توما، أميل حبيبي، توفيق طوبي، جورج حبش ونايف حواتمة، وديع حداد، عطاالله حنا، الأب عياد، حنا مقبل، وناجي علوش..

ولا زال الناطق الرسمي باسم الرئيس عباس وحركة فتح، نبيل أبو ردينة أحد الشخصيات، التي تراها وتتذكر معها مسار الخالد ياسر عرفات، والذي أصر أن تكتب المقدسات المسيحية قبل الاسلامية، في رسالة وزير خارجية الكيان آنذاك بيريز حول القدس عام 1993، بـ"حسباب سياسي دقيق للكلمة والنص في سياق "حسبة وطنية للشعب وليس للشخص" ..

اسماء لا تمثل سوى مؤشر الى قامات بلا حصر، شهداء وأسرى لهم من الحضور رغم الغياب، ما هو أعلى كثيرا من هذه "الجعجعة التي لها هدف لم يعد مخفيا"..

الاعتذار واجب وضروري من رأس فتح الى الشعب الفلسطيني، قبل أبناء الوطن من الديانة المسيحية، إعتذار مع اتخاذ الإجراءات التي تتماثل والجريمة السياسية الوطنية..فما حدث ليست "زلة لسان" خاصة مع حجم التغطية الرسمية الفلسطينية له، ولو كانت كذلك لسارعت قيادة فتح، والرئيس عباس ووسائل اعلامه الخاصة لتعتذر عما سقطت به، كونه قال كلاما "شخصيا كال المديح" بحق الرئيس عباس، فأطرش الأذن عن سماع "الجريمة السياسية"..رغم انها تمثل الوجه الأخر لضرب "نسيج الشعب الموحد"..

هل يتجاهل الرئيس عباس وقيادة فتح، هذه الإساءة الكبرى للتاريخ الوطني الفلسطيني، ضمن "حسابات صغيرة"، أم سيكون ما هو واجب وحق لفلسطين التاريخ والقضية والمستقبل..حساب بحجم الجريمة!

الشعب ينتظر..وسيحاسب كل من يستخف به طال أم قصر..!

ملاحظة: رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، بدأ يفرض "شروطه" لعقد لقاء مع الرئيس عباس..يفكر أن لا يحضر "لقاء موسكو"..مناورة سخيفة ومكشوفة، نأمل الا تقع بها فرقة الرئيس!

تنويه خاص: اعتقدنا، وبعض الاعتقاد خرج إثما أو توافقا مع ورد أعلاه، أن الرئيس عباس سيبرق معزيا برحيل القيادي الشيوعي اللبناني الكبير المسيحي جورج بطل، احد شركاء القيادة المشتركة للثورة والحركة الوطنية في زمن "الثورة"..المصيبة أن تكون تلك المرحلة مسحت من "الذاكرة"!

نتنياهو..شريك أم مش شريك..أتفقوا أولا!

كتب حسن عصفور/ في إطار سياق "التخبط السياسي" التي أتسمت بها بعض مواقف الرئاسة وأعضاء فرقتها الخاصة، حول تحديد ما هو ضرورة في المرحلى القادمة سياسيا، خرج علينا، أمين سر "فرقة الرئيس" صائب عريقات، (يحتفظ لنفسه بلقب كبير المفاوضين رغم عدم وجود مفاوضات ولا فريق تفاوضي اصلا)، ليعلن صوتا وصورة، ان حكومة اسرائيل، وبالتالي رئيسها لم تعد "شريكة في عملية السلام" وهي العقبة أمامه..

تصريح جاء بعد أقل من 24 ساعة على اعلان الرئيس محمود عباس، ايضا صوتا وصورة خلال زيارته لبلد خارجي، - عقبال ما يزور مدينة في الضفة -، أنه وافق على دعوة الرئيس الروسي للقاء نتنياهو في موسكو، ولكن "يا ويلاه"، نتنياهو طلب "مهلة للتفكير"، وعليه فإن الرئيس عباس ينتظر أن يقول رأس الحكومة الفاشية في تل أبيب، نعم سنلتقي في موسكو..

ولأن المشهد الفلسطيني ليس "سوق بيع الكلام" بمبدأ "على أونه على دويه"، فما حدث من الرئيس عباس وأمين سره يعكس جوهر المأزق الوطني بكل جوانبه، ليس بين الرئيس وفريقه من جهة والقوى الفلسطينية الأخرى من جهة ثانية، بل داخل ذات الفريق المفترض انه متابع ومنسق الخطوات واحدة بواحدة..

أن يعلن الرئيس عباس عن "ترقبه اللقاء بنتياهو"، ثم ساعات ويعلن عريقات، ان نتنياهو ليس "شريكا"، ليس سوى أبرز مظاهر "العشوائية السياسية" التي باتت سمة لمواقف الرئاسة ومن معها في تحديد مسار الوضع الراهن..

عمليا، ما قاله عريقات هو الأصوب سياسيا، وهو الأكثر إقترابا من قرارات الاتفاق الوطني التي تمت قبل أعوام، تجاهلها عريقات لفترة طويلة، وعله يتذكر لقاءاته الخاصة مع سلفان شالوم بعد قرارات المجلس المركزي،حيث وضع "مبادئ سياسية قاطعة" لعقد أي لقاء مع ممثلي دولة الإحتلال، وبالطبع وقف "التنسيق الأمني" ايضا..

لكن فرقة الرئيس ومنها عريقات ضربت عرض الحائط بكل تلك القرارات، وتصرفت وفقا لما تراه هي وليس لما قرره ممثلي الشعب الفلسطيني، ولذا فهل

ما قاله عريقات يمثل شكلا من اشكال ظهور "بوادر انشقاقية" في موقف "خلية الرئيس خاصة"، أم "رسائل لها ما لها لغاية في نفس صائب"..

ومهما كانت "نوايا عريقات"، فالحقيقة السياسية هي أن حكومة دولة الكيان ورئيسها، ليسوا "شركاء منذ زمن بعيد في أي عملية سياسية"، وأن اي لقاء تفاوضي - سياسي وأمني معها ليس سوى إدارة ظهر للقرارات الوطنية، واستخفافا بها، واستبدالها برأي "البعض" ضمن حسابات خاصة وليست اتفاقا مع الحساب الوطني العام..

ومن أجل أن يكون الكلام واقعا، وليس "ثرثرة ليلية"، هل لأمين سراللجنة التنفيذية ان يعيد التأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات اللجنة لا أكثر، والتي أقرت في آخر إجتماع لها بالعمل على وضع "آلية تنفيذية" لتطبيق قرارات المجلس المركزي المقرة قبل ما يقارب العام ونصف، لتحديد العلاقة مع دولة الكيان بكل مظاهرها..

ولمصداقية القول، ان حكومة الكيان "عقبة رئيسية أمام السلام"، ما يستوجب إزالة العقبة، فهل يمكن أن يعلن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير "خطة واضحة" لكيفية تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين، وفقا لما أعلنه هو قبل ايام لا أكثر، بأن المنظمة ستعمل على تنفيذ القرار..فقط نريد "ملامح الخطة العملية لكيفية التنفيذ"، ومعها جدولا زمنيا لو كان "الكلام من ذهب حقا" وليس "كلام فالصو"، كما يقال في قرانا!

وقبل كل هذا وذاك، هل يمكن الاتفاق بين الرئيس عباس وفريقه الخاص على تحديد صفة حكومة الكيان ورئيسها، هل هم "عقبة كأداء" وليسوا "شركاء في عملية السلام"، أم غير ذلك..هل ذلك صعب ومعقد ويحتاج الى "وسيط سياسي"، شرط ألا يكون "عربيا"، باعتبار أن "القرار الفلسطيني (إقرأ الرئاسي) مستقل جدا.."!

ملاحظة: وفقا للكشف "القريعي" عن ليلة مغادرة الخالد الى باريس، يبدو أن البعض بات "عاريا سياسيا" أمام شعب فلسطين..وليتحسس البعض جسده!

تنويه خاص: ولأن للعيد دوما حضوره، نتطلع دوما الى "أمل جديد لشعب فلسطين"..ولشهداء الشعب وقائدهم العام الخالد أبو عمار، ولأسرى الحرية في سجون الكيان حضوركم لن يختفي مهما فعلوا..أنتم الأبقى وهم الى زوال!

نعم للقرار الوطني الفلسطيني المستقل ..حقا!

كتب حسن عصفور/ بعد يوم من القاء كلمة للرئيس محمود عباس أمام وفد من "ذوي الاحتياجات الخاصة"، نشر تلفزيون فلسطين مقطعا خاصا من كلمة الرئيس، لم تنشرها الوكالة الرسمية، تتحدث عن "القرار المستقل" و"قطع الامتدادات"، مقطع يحمل من الأسئلة الكثير، توقيتا ومضمونا، وقبل كل ذلك حقيقة "القول" من الممكن..

بداية كل الصواب السياسي للتمسك بـ"القرار الفلسطيني الوطني المستقل"، وأن يكون ترجمة حقيقة للموقف الوطني العام المشترك، الذي يمثل "قرارات الشرعية والمتفق عليها" ضمن إطرها ومؤسساتها كافة، المعترف بها رسميا..

مقطع الرئيس عباس حول القرار المستقل وقطع الإمتدادات، لم يوضح حقيقة مفهوم الرئيس للقرار المقصود، هل هو سياسي ام تنظيمي، فلو كان سياسي فهناك ما سيتم تناوله ، أما لو كان المغزى رسالة بخصوص الوضع التنظيمي لحركة فتح، وما يقال بشان "جهد عربي" يدعو لـ"ترتيب البيت الفتحاوي" تمهيدا لمصالحة وطنية شاملة ومنها يتم الانطلاق نحو اعادة تفعيل البحث عن تطبيق مبادرة السلام العربية..فذلك مسالة أخرى!

ولنبدأ بالجانب التنظيمي قبل السياسي، حول "استقلالية القرار والامتدادات"، فقبل ساعات فقط من حديث الرئيس عباس، كانت القاهرة تستقبل وفدا "خماسيا" من اللجنة المركزية لحركة فتح من أجل بحث "الجهد المصري بخصوص دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لمصالحة فتحاوية فتحاوية"، والتي اعتبرتها أوساط فتحاوية في حينه، دعوة "كريمة" من أجل فلسطين..

ومع أن ذلك شأن تنظيمي فتحاوي خالص النكهة والطابع، ولا يمكن وصفه "شأن فلسطيني عام"، لكن تماشيا مع "انتفاضة الرئيس الإستقلالية"، سنعتبره كذلك، فكيف له ارسال ذلك الوفد والتعاطي معه، بل أن الشخصية التي فوضها عباس للحديث نيابة عن وفده الخماسي، وبعيدا عن "فضيحته الكبرى" نحو أبناء الوطن من الديانة المسيحية، جبريل الرجوب قال صوتا وصورة، ان مصر والعربية السعودية لديهم القدرة للتدخل، ولكنهما لا تتدخلان في الشان الداخلي..

ومصر تحديدا، هي التي تقود "الجهد العربي - اللجة الرباعية"، من أجل وضع آلية لتنفيذ دعوة الرئيس السيسي..فكيف يمكن التوفيق بين ترحيب قيادات فتحاوية بدعوة السيسي الأولى، ثم ارسال وفد من فتح، ولا غيرها الى مصر لمناقشتها، ويخرج أحدهم ليشيد بها وبالسعودية، وهذه وضعت ترضية لسمسرة تطبيعية باتت معروفة..

من حق رئيس فتح رفض أي تدخل في شأن تنظيميه الداخلي، لكن لايحق له مطلقا أن يزج الشأن الفلسطيني العام بالشأن الفتحاوي الخاص، كون المصالحة الوطنية التي ينتظرها الشعب منذ انقلاب حماس عام 2007، هي شأن عام لمصر ودول عربية أخرى دور كبير بها..ولا نظن أن الرئيس عباس يجهل ذلك، ولا نظه يقصد ذلك، الا اذا بات لديه قراره الخاص باغلاق ملف المصالحة ترتيبا لوضع خاص بالضفة المحتلة، ضمن صيغ سياسية جديدة، ما بعد الانتخابات المحلية، وفقا لما يعرف بخطة ليبرمان..

أما لو كان الهدف من "إنتفاضة الرئيس عباس الاستقلالية المفاجئة"، البعد السياسي من التدخل فنحن هنا أم مسألة غاية في التعقيد، فالرئيس عباس عليه أن يحدد للشعب من هو صاحب القرار الوطني، وما هي المؤسسة التي تقرر المسار والقرار.. وهل قراراتها الزامية أم انتقائية وفقا للمزاج الخاص، أو وفقا لهاتف من هنا أو هناك..

بداية، متى عقد "الإطار القيادي العام" الذي يرسم السياسة الرسمية، بل ما هي آخر قرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي يفترض انها صاحبة القرار، وما هو مصيرها التنفيذي، وقبلها ما هو مصير قرارات المجلس المركزي التي إتخذها قبل أكثر من عام ونصف العام بخصوص "تحديد العلاقة مع الاحتلال

ووقف كل أشكال الاتصال معه حتى يستجيب للقرارات المقرة والإلتزام بما هو متفق معه، ووقف التنسيق الأمني بالمطلق مع مؤسسة الاحتلال"..

اذا كانت تلك قرارات وطنية، فمن هو الطرف الذي لم ينفذ منها قرارا واحدا، ولماذا لم يفعل، وهل كان ذلك استجابة لمصلحة وطنية عامة أم لمصلحة خاصة، بل ولما لا يمتلك الرئيس ذات "الشجاعة الانتفاضية" ليعلن للشعب أنه لن ينفذ تلك القرارات لأنه لا يوافق عليها"..فهل عدم تنفيذ قرارات المؤسسات الشرعية جزء من "الاستقلالية أم التبعية"..سؤال يستوجب التوضيح، كي يكون للكلام مصداقية حتى لو شكلية!

ودون كل تفاصيل سياسية أخرى، هناك قرار خاص بدولة فلسطين أقرته الأمم المتحدة عام 2012، رقمه 19/ 67 اعترف بفلسطين دولة عضو مراقب وباتت عضويتها رقم 194 في الأمم المتحدة..قرار تاريخي سجل للرئيس عباس في حينه، وأكرر ثانية أنه موقف تاريخي حقا، وعاد الرئيس عباس حاملا سيفه لتطبيق القرار، بل أنه اتفق مع الملك الأردني عبد الله على تشكيل "لجنة ثنائية عليا" لبحث العلاقات وآلياتتها بين دولتي فلسطين والمملكة الأردنية"، لم تجتمع مرة واحدة، وهو قبل غيره يعرف لماذا!

وبعد أن بدأ الرئيس عباس إصدار مراسيم تطبيق القرار، واستبدال مسمى السلطة الوطنية بدولة فلسطين على كل المؤسسات، والعمل على اصدار الهويات والأرقام الوطنية وجوازت السفر باسم دولة فلسطين، والتشاور من اجل تشكيل برلمان الدولة، توقف فجأة وبلا أي "إشعار" ليسحب كل مراسيمه، ويعود لاستمرار الوضع عما هو عليه ارتباطا بالاحتلال..دون ان يخرج ليصارح الشعب عن أسباب ذلك "التراجع المريب"!

4 سنوات مرت على قرار الأمم المتحدة التاريخي ولم يجد طريقه للتنفيذ، بل ولم يسمع من الرئيس كلمة واحدة لماذا لا يطبق القرار، وهل عدم تطبيقه ايضا كان "قرارا فلسطينيا مستقلا"، كما هو عدم تنفيذ قرارات المجلس المركزي ايضا، أم استجابة لهاتف من هنا أو هناك!

الرئيس عباس هل لك أن تعلن لشعبك لماذا ذهبت الى الانتخابات العامة عام 2006، وانت تعلم يقينا مطلقا، ودون تذكيرك بأحداث محددة، ان فتح "التنظيم

الذي رأست بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات"، لصالح حركة حماس..هل لك أن تعيد لشعبك ذات الكلمات التي قلتها للأمير القطري ووفد حماس من الذي أجبرك ولماذا خنعت لهم..لو فعلت حقا ستكون صاحب "قرار مستقل وسيادي"..

ومن باب التذكير لماذا لا تنش تقرير اللجنة الفلسطينية الخاصة باغتيال الخالد ابو عمار!

لماذا لم تعلن لشعبك سبب غيابك عن قمة نواكشوط العربية، حيث كان حضورك واجبا مهما كانت "أحزانك الخاصة"، ففلسطين هي الأصل وليس "غيرها"!

ومن باب التذكير، ماذا يفعل السفير القطري محمد العمادي في قطاع غزة، وهل هو سفير لقطر لدى السلطة أم لحماس، وهل تجرؤ أن تمنعه من الاقامة في غزة، وكأنه مندوب سامي لرعاية "قطاع غزة"..ولنتجاهل المال القطري الذي يمر من بين يديك دون أن تستطيع الحصول على "دولار" منه..

لا نعرف هل الدور التركي بين اسرائيل وحماس جاء في سياق "قرار الرئيس عباس المستقل"، أي بتعليمات مباشرة أم بالواسطة..

هل قطاع غزة هو جزء من "القرار المستقل" ام بات "قطاعا متمردا" ولو كان كذلك ما هو فعلك لإعادته لـ"بيت الطاعة الوطنية"..

ليت القرار الوطني حقا يعود مستقلا كما كان في زمن الخالد، لكن التلاعب باللفظ لا يجعل منه حقيقة، خاصة بعد مضى 11 سنة على تقلد الرئيس عباس منصب الرئاسة لم نسمعها منه يوما..

السؤال، ماذا سيكون المشهد السياسي بعد "إنتفاضة الرئيس الاستقلالية"، وبعد "فتنة بثها أحد أضلاع فريقه".. هل يعتقد الرئيس عباس وفرقته التي تتقلص يوما بعد آخر، أو تستبدل حسب المتاح، أن البوابة العربية ستصبح افضل حالا عما كانت عليه قبل "الانتفاضة الاستقلالية"..سنرى!

ملاحظة: تجاهل الرئيس عباس لغضب الشارع الفلسطيني عامة ضد تصريحات الرجوب يمثل قمة "الاستخفاف بالمسألة الوطنية"!

تنويه خاص: مأساة الانتخابات المحلية – البلدية لم تبدأ بعد..ولهذه رواية وحكاية سنرى من هو صاحبها ولما فعلها!

" هدايا" نتنياهو الى الرئيس عباس

كتب حسن عصفور/ دون أي تلوين للمشهد السياسي الفلسطيني العام، يبدو حالكا في سواده، وواهنا الى درجة الهشاش، سريع الكسر، في ظل تفاقم " الانقسام الوطني" وإضافة " الانقسام الإجتماعي" على ضوء فتح الباب من أوسع أبوابه لعودة القبلية الإجتماعية والسياسية، في أبشع مظاهرها تسابقا للفوز بمقعد بلدي دون أي حسبة وطنية.

لكن ذلك السواد السياسي العام، ينكسر بشهاب ضوء سياسي قادم عبر البوابة الإحتلالية، من حيث لا يتوقع أي من أطراف المعادلة المتصارعة، او المنقسمة، حركة يمكنها ان تعيد كل الضوء للمشهد الفلسطيني، لو أراد الرئيس محمود عباس ذلك.

هذه ليس "أحجية سياسية" تبحث فك طلاسمها، بل هي حقيقة سياسية تحتاج من يترجمها فعلا وعملا وتحركا بقوة الحق الوطني، بعيدا عن "حسابات خاصة مقيدة بمخاوف ذاتية مغلفة بمصلحة شعبية".

ودون العودة لفتح ملف جرائم دولة الكيان من الفها الى يائها، نتوقف أمام ظواهر محددة في الأسابيع الأخيرة تمثل قاطرة لتفجير ثورة سياسية، واعلان الانطلاقة المعاصرة للفعل الكفاحي الفلسطيني، ما يمكنه قلب كل المعادلة من مشهد ظلامي عام الى واقع به حالة إشراق تعيد الاعتبار للفلسطيني ممثلا وأهدافا.

وابرز ما قدمته دولة الكيان وحكومتها برئاسة نتنياهو من "هدايا سياسية" تمثلت في :

*" خطة ليبرمان" المعروفة اعلاميا بخطة " العصا والجزرة"، وما تم إعلانه ان مجلس الأمن الاسرائيلي المصغر سيضعها على طاولة البحث، وهي الخطة التي أعلنت أنها تبحث "خلق جسم تمثيلي بديل مواز " للسلطة - المنظمة، بما هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب ، وهو ما يعني ان دولة الكيان الاحتلالي تعلن رسميا إلغاء " الممثلية الشرعية الوطنية فلسطينية" بكل مظاهرها، مع الإعلان الصريح السعي لخلق " شرعية موازية بديلة" مع فراغ في رأسها.

*"تصريحات مكتب نتنياهو الرسمية" ردا على تقرير ممثل الأمم المتحدة لعملية السلام ملادينوف حول الاستيطان والمستوطنين، والتي اعلن فيها نتنياهو، أن الضفة الغربية أصبحت، عمليا حيث تمكن الاستيطان منها، " يهودا والسامرة" وأن كل مستوطن هناك عاد الى " دياره منفذا حق العودة للرابط التاريخي" فيها، وكل دعوة لا تعترف بذلك هي عملا " عدوانيا عنصريا" وجريمة " تطهير عرقية".

نتنياهو لم يتحدث عن "مستوطنات" كما يعتقد البعض الفلسطيني، بل عن كل الفعل الاستيطاني في الضفة والقدس، وهو هنا يكمل خطة ليبرمان العاملة لإنهاء التمثيل الشرعي الوطني، بإلغاء القاعدة الوطنية للكيانية الفلسطينية ورميها نحو قطاع غزة، الخالي من المستوطنات، و"جيوب مكانية في بقايا الضفة" يمكنها ان تختار التسمية التي تريد تعبيرا عنها، حما ذاتيا محددا.

حكومة نتنياهو خلال اقل من أسبوعين ألغت التمثيل وألغت الكيان، وهذه الأفعال تحديدا يمكن ان تصبح معولا خاصا لإعادة حضور الفعل الفلسطيني، وخلق الجدار الحامي للتمثيل والكيان.

لم يعد يكفي إطلاقا إصدار بيان خجول، عمليا معيب، ردا على مخطط الاحتلال، بل وجب حتما من الرئيس عباس اللجوء الى السلاح السري الذي تم تخزينه في مقر المقاطعة - بيت الرئيس السياسي- :

* اعلان الرئيس رسميا تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 67/19 لعام 2012، الذي منح فلسطين دولة عضو مراقب في المنظمة الدولية، بما يكرس دولة فلسطين قانونا وسياسة، ويحيل الوضع للضفة والقدس من "أراض محتلة" باتت تعتبرها دولة الكيان "متنازع عليها" الى "ارض دولة فلسطين"، وهو ما سيخلق

حالة قانونية جديدة من ارض محتلة الى دولة محتلة، أقله شمالها في الضفة والقدس.

* اعلان فك الارتباط كليا بدولة الكيان، وفقا لما كان منذ العام 1993، واعتبار أن منتجات اتفاق أوسلو انتهت، ودخلت في مرحلة جديدة بقرار الأمم المتحدة أعلاه.

* سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان وتعليقه كي يصبح اعترافا متبادلا بين دولة فلسطين ودولة الكيان.

* طلب الرئيس عباس العمل على اصدار كل الوثائق الرسمية الخاصة بدولة فلسطين، باعتبارها "دولة كل الفلسطينين داخل الوطن وخارجه".

وهنا يمكن للرئيس عباس ان يستغل خطابه القادم في الجمعية العامة للامم المتحدة ومنبرها، لإعلان ذلك، في ذكرى مرور اربع سنوات على قرار الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة.

تلك هي عناصر واجبة لكسر "الظلامية السياسية" التي يريد الخائفون المرتعشون أن تتجسد واقعا انهزاميا يصل بالقضية الوطنية الى نهاية مرحلة تاريخية، وفتح باب تهويد غالبية الوطن الفلسطيني.

هل يفعلها الرئيس خدمة لشعبه وتاريخه ومستقبله، ليصبح المنقذ الوطني، ام يتجاهل ذلك ويعيش منتظرا لمصير لم يعد مجهولا وفقا للمعلن من دولة الكيان. تلك هي المعركة - الخيار .. ولا غيرها!

ملاحظة: هل ينتصر القضاء الفلسطيني للوطنية وحماية المشروع العام ويبطل مفعول قاطرة خلق البديل بإلغاء الانتخابات الكارثية، ذلك بات الأمل الأخير.

تنويه خاص: كل الاستغراب لإصرار قادة حماس الرغي بأنهم لن يعترفوا بدولة الكيان، يا سادة كلامكم هذا الآن هو رسالة الى دولة الكيان أنكم البديل للممثل الوطني لكن " دون نجاسة الاعتراف" .. انتبهوا وبلاش عك وتخريف سياسي، فلا اعتراف بين فصيل مهما على شانه وكيان دولة..!

وهل تعلمت حماس مما اعترفت به أخطاءً..يا خالد؟!

كتب حسن عصفور/ فتح رئيس حركة حماس المغادر قريبا خالد مشعل، حالة من نقاش سياسي المفترض ان يكون، مع إعلانه رسميا بأن حركته ستختار رئيسا جديدا، وبالتأكيد دون أن يعلن ذلك، ستبدأ معركة المستقبل السياسي موقفا ومكانا وآليات تنظيمية، أشار لها في تصريحات متلفزة، يوم 24 سبتمبر (أيلول) 2016.

مشعل، تحدث في جانب من كلامه، بغرور غريب عن المشهد الفلسطيني واستعلائية ستفتح على حماس وأهل قطاع غزة "ابواب جهنم السياسية" لاحقا، وتحدث ببعض من "تواضع لا تلمس أنه تواضع حقيقي" بقدر ما هو إظهار "التواضع"، وهي سمة لا يمكنها أن تمنح "الثقة السياسية" في العلاقات الوطنية..

مشعل أعلن، أن "الدول العربية استلهمت تجربة حماس في المقاومة"، ولا نعرف شعبا عربيا واحدا خرج ليعلن ذلك "الاستلهام"، بل ولا يوجد من هو محتل أرضه يضع "تجربة حماس المقاومة" نموذجا يحتذى به، وعل اعلانه أن فوز حماس 2006 كان بداية "الربيع العربي" يكشف المستور مما هي تلك "الحالة الإستلهامية"!

وهنا نفتح قوسا سياسيا عريضا جدا، بأن النموذج الذي أشار اليه مشعل، ليس سوى قوات الإخوان المسلحة التي تشكلت استعداد لمعركة "تمرير المشروع الأمريكي"، وأن الفرقة الإخوانية في مصر وليبيا وسوريا، وربما اليمن وقبلها تونس هي التي ساهم "إخوان حماس" بالفعل العسكري الذي قد يكون مقصد مشعل استلهاما..والسؤال أليس ذلك تأكيدا لما قالته أوساط عربية عديدة، وأعلنته سوريا الدولة بأن حماس هي من قام بتدريب "القوات الإخوانية" في مزارع بسوريا قبل شرارة المؤامرة الكبرى..

مشعل، ولأن "التواضع" ليس جزءا حقيقيا من الشخصية، قال في تصريحاته، أن "المقاومة، وهو يصر على تعميم الكلام دون سند واضح، أو التماثل مع حزب الله في استخدام المصطلح، ضاعفت ما كان لديها من "أسلحة عما أيام حرب 2012"، ما يعني قوتها تفوق كثيرا ما كان، ولكن لما أعلن مشعل ذلك في وقت تتحدث دولة الكيان أن حماس تسرق أموال الدعم والضرائب وتهرب الأموال

عبر منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لشراء الأسلحة وتصنيعها، وتبني الأنفاق على حساب تعمير قطاع غزة..

بل أن مشعل تجاهل قراءة بيان "الرباعية الدولية" ألذي تحدث عن "تخزين الأسلحة في قطاع غزة"، وكأنه يقول لها نعم ولن نقف أمام ما ترغبون..

حماس تضاعفت قوتها العسكرية اضاعفا مضاعفة، لكن فعلها العسكري أصابه الهوان أضعافا مضاعفة، عما كان عليه قبل أن تقفز، بفعل فاعل معلوم، الى مركز الحكم في بقايا الوطن عام 2006، والأغرب أن يصف مشعل حركة حماس حاليا بأنها "مقاومة"، وهي التي تجرم أي طلقة أو صاروخ يمكن أن يضل الطريق من غزة الى داخل الكيان..المقاومة ليست "صفة تطلق" بل هي فعل يمارس، وهذا ما تناسته حماس منذ عام 2006، رغم أنها ما كانت توفر لحظة لممارسة أعمالها العسكرية بكل تلاوينها ما قبل "خطفها سدة الحكم"!

مشعل، حاول تمرير أنه ليس ضمن "محور سياسي"، لكن "سهو الذاكرة" لم يسعفه، عندما اشار الى أن قطر وتركيا ومصر حقبة مرسي، فرضت "شروط المقاومة على الاحتلال الاسرائيلي".. الحقيقة هنا أن مشعل ارتكب خطأين سياسيين، الأول انه هذا محور مرتبط ارتباطا وثيقا بالمشروع الأمريكي للمنطقة، وثانيا أن اتفاق التهدئة عام 2012 هو أسوأ اتفاق تهدئة، وكان بمجمله "تنازلات حماسوية" لمساعدة اخوان مصر أمريكيا اسرائيليا على حساب فلسطين..

وهنا نطالب حماس لا غيرها بنشر اتفاق التهدئة من جديد، لو لديها الشجاعة الفكرية السياسية، والمسمى الحقيقي له اتفاق "وقف الأعمال العدائية" وليس "التهدئة"، اتفاق تقليص مساحات الصيد البحري المقرة في الاتفاقات السابقة الى أقل من النصف المتفق عليه..

مشعل، أراد إظهار "التواضع" بالقول أن حماس أخطأت عندما اعتقدت أنها بديل لفتح، وهي الحقيقة التي من أجلها جاءت حماس أصلا، كبديل للحركة الوطنية ومنظمة التحرير في سياق "ربيع الظلام العام"، ويكمل أن "الشراكة هي الحل"..

السؤال هل حقا حماس تعلمت وتخلت عما إنطلقت من أجله أواخر عام 1987 كبديل تمثيلي لمنظمة التحرير رغم فشلها، هل حقا حماس تمارس في قطاع غزة، وهي المسيطرة بالقوة القاهرة، أي مظهر من مظاهر "الشراكة مع أي فصيل وطني" بما فيها الجهاد الاسلامي..ليتها تعلن كيف هي "الشراكة التي تمارس في القطاع"..

وقبل ذلك، اذا كانت حماس "حركة تحرر وطني" كما قال مشعل، فلماذا التمسك بالتنظيم الإخواني في مصر على حساب العلاقة مع الشقيقة الكبرى، وهل حقا من يضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الوطن، يمكن أن يكون حركة تحرر وطني..

مشعل أشار الى "التطبيع" مع دولة الكيان ورفضه ذلك، وهذا حق وضرورة، ولكن كيف وصل محمد العمادي المندوب السامي القطري ليجلس في قطاع غزة، وكيف ينقل الأموال ليمنحها لحماس، هل جاء عبر الأنفاق أم عبر تهريب بحري..

وتركيا "النموذج الإخواني لحماس"، أليس ما فعلته من اعادة تطبيع متطور جدا كان يجب رفضه رسميا بدل "بلع اللسان"، مع العم أنه التطبيع الأمتن والأشد حرارة من أي علاقة عربية مع الكيان، صمت وبلع اللسان عنه مقابل سفن "الليدي والبيبي" التي تمنح لحماس لتبيعها أو تتحكم بها كما تشاء..

أن تعترف بالخطأ، يا "أستاذ خالد" كما تطالب من مريديك القول، دون أن نعلم ما هي "الأستاذية هنا الا اذا كانت رتبة اخوانية"، هو أن تقدم بديلا حقيقيا للخطأ..لكنك في الواقع مارست من خطايا سياسية بخطابك سيكون ثمنها غاليا علمت أم لم تعلم..وليتك تعيد قراءة ما نطقت لتعلم أي "مصائب فعلت"!

للعلم خالد مشعل استمر في قيادة حماس أكثر من عشرين عاما، مخالفا النظام الداخلي للحركة، والسبب يعلمه أهل حماس وكيف استمر في الدورة الأخيرة ولما..سؤال ليته لا يغيب ايضا!

الاعتراف بالخطأ، يبد من الفكر والسياسة والإرتباط، ولن يكون هناك تغييرا جوهريا في حماس ما لم تفك ارتباطها كليا من فلك الجماعة الإخوانية، وعودة

للوطنية الفلسطينية من المسمى الى الممارسة..وغيرها ليس سوى ترويج اعلاني ممل !

ملاحظة: خطابات الرئيس عباس الأخيرة، ومعها مقابلاته الاعلامية كلها شكوى..الرئيس الذي يشكو فقط لن يلتفت له أحد..

تنويه خاص: أن يصبح استضافة مشفى فلسطيني للأسير المحرر مالك القاضي "خبرا اعلاميا"، يتطلب خروج وزير الصحة ليقول، أن المشفى على إستعداد لاستقباله، تكشف كم هي الفضيحة السائدة في مشهدنا!